الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته الاقليمية والدولية / دراسة في الجغرافيا السياسية

أ.د. عدنان كاظم جبار الشيباني* أ.م.د. فيان احمد محمد لاوند**

ملخص البحث : يجادل هذا البحث بأن البرنامج النووي الايراني هو من الملفات المعقدة التي شغلت بال المحللين وصناع القرار على مستوى العالم منذ نشأته وحتى الاتفاق الاخير في ١٤تموز ٢٠١٥، وتباينت وجهات النظر ما بين ايران والقوى الدولية المعارضة له ،وكاد ان يتحول الى ازمة كبيرة لو لا الرغبة الجدية من كلا الطرفين في الركون الى المفاوضات التي تكللت بنجاح لتنهي حالة الجمود التي سادت لفترات طويلة بينهما . توصل البحث الى عدة نتائج كان منها ان البرنامج النووي شكل هدفاً لكل الحكومات التي حكمت ايران ، فسعت الى الحفاظ عليه كمكتسب وطني لا يمكن التنازل ، رغم العقبات التي اعترضتها ، ونعتقد بأنه سوف يبقى كذلك حتى في المستقبل القريب. لم يتغير موقف ايران من سلمية برنامجها النووي ، وتؤكد دائما انها بعيد كل البعد عن عسكرته ،وان ما يثار حوله يحتاج الى ادلة وبراهين وبالتالي هي مجرد ادعاءات. يعد الاتفاق النووي ما بين ايران والقوى الدولية (٥+١) انتصاراً لأيران لأنه لم يفكك البرنامج النووي بل قيده لفترة محددة كما انه سمح لايران بتخصيب اليورانيوم بنسبة اقل(٤%) .

*جامعة المثنى /كلية التربية للعلوم الانسانية

**جامعة بغداد/كلية التربية للبنات

وايضا هذه النسبة مقيدة بفترة محددة ، الى جانب ذلك رفعت العقوبات الاقتصادية والحصار عنها وعن الاموال المجمدة . كانت وماتزال روسيا الداعم الاكبر للبرنامج النووي الايراني بحكم المصالح التي تربطها بأيران ، واشتراكهما في الكثير من القضايا الاقليمية والدولية ، وحتى مع اتفاق ايران مع القوى الكبرى فلا يمكن لروسيا ان تتخلى عن ايران بهذه السهولة لان الاقتصاد سوف يكون حاضراً وبقوة في طبيعة العلاقات بينهما . سبب الاتفاق النووي حرجا شديداً لادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما لآنه لم ينجح في تفكيك البرنامج النووي الايراني ولم يستطع ايقاف التخصيب مما عد ذلك بمثابة اذلالاً لهيبة الولايات المتحدة ، كما ادى خلق حالة من الشكوك لدى حلفاءها في الشرق الاوسط اسرائيل والدول الخليجية .يبدو ان الاتفاق النووي الايراني سوف يعزز من مكانة الصين ويخلق لها فرصاً اقتصادية كبيرة مما يجعل العلاقات بينهما اكثر ايجابية .

المقدمة : حظي البرنامج النووي الايراني بالمزيد من الاهتمام منذ نشأته في عام ١٩٥٧ وحتى الوقت الحاضر ، من قبل العلماء والمفكرين والمحللين وصناع القرار على مستوى العالم ،كونه واحداً من الملفات المعقدة التي اتسمت بالغموض والتناقض ، وعدم التوصل الى اتفاق مرضي لكل الاطراف المعنية به ، ولعل السبب في ذلك اصرار ايران على سلمية برنامجها النووي ، وان وجوده لم يكن الا لاغراض طاقوية وعلمية بحتة ، وتحاول قدر الامكان ان تثبت للعالم ذلك ، وفي قبال ذلك تحاول القوى الدولية الكبرى واسرائيل وغيرها ان تثبت ان برنامج ايران النووي معداً للاغراض العسكرية وانتاج القنبلة النووية ، وانها – اي ايران – تسعى من خلاله لأن تكون قوة يحسب لها حساب ليس على مستوى الشرق الاوسط فحسب بل على مستوى العالم . وامام هذا

التباين الواضح في وجهات النظر بين طرفي الموضوع ، سعت القوى الدولية الكبرى بحكم قوتها وهيمنتها ايقاف البرنامج النووي وعرقلته تارةً بالعقوبات وبالتهديد تارةً اخرى ، وسعي ايران الى مواصلة احراز تقدم فيه واكمال مشاريعها النووية ، ليتحول الى ازمة كبرى تنذر بتفجير ازمات كبيرة قد لا تستوعبها المنطقة او العالم بأسره ، الا ان الرغبة الجادة من قبل كلا الطرفين في التوصل الى اتفاق حائلاً دون الوقوع في المحذور . جاء الاتفاق النووي الذي عقد بين ايران والدول (٥ +١)في ١٤ تموز من عام ٢٠١٥ بعد مفاوضات كثيفة لينهي حالة الجمود بين الطرفين ويؤسس لبداية قوامها التعاون والثقة بينهما .وانطلاقاً من اهمية ذلك اتخذ الباحثين من (الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته الاقليمية والدولية دراسة في الجغرافيا السياسية)موضوعاً للدراسة بقصد التعرف على تطور البرنامج النووي ودوافعه وابرز ما جاء في الاتفاق النووي وما يحقق من مكاسب لايران واهم انعكاساته الاقليمية والدولية ، معتمدين على المنهجين التاريخي والتحليلي لغرض الوصول الى النتائج المرجوة من البحث .لذا قسم الباحثان البحث على اربعة مطالب تسبقهما مقدمة عامة ، ركز المطلب الاول على تطور البرنامج النووي من ١٩٥٧ وحتى عام ٢٠١٥ وعالج المطلب الثاني دوافع البرنامج النووي الايراني ، واهتم المطلب الثالث بالاتفاق النووي الايراني وتناول المطلب الرابع الانعكاسات الاقليمية والدولية للاتفاق النووي ، واختتم البحث بجمة من النتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة

المطلب الاول : مراحل تطور البرنامج النووي الايراني: ثمة اتفاق ما بين المعنيين بالبرنامج النووي الايراني بخصوص نشأته و المراحل التي مر بها ، و يكاد يتفق على ان بدايته كانت مع حكم شاه ايران محمد رضا بهلوي (حكم ايران من ١٩٤١-١٩٧٩) واستمر الاهتمام

بالبرنامج منذُ ذلك الوقت وحتى الوت الحاضر مما يعني ان الطموح الايراني بامتلاك الطاقة النووية ليس وليد الساعة وانما يعود الى خمسينيات القرن الماضي ، وحتى تكون الصورة اوضح عن نشأة هذا البرنامج سوف نتناوله حسب مراحل تطوره :-

١- مرحلة البناء و النشأة ١٩٥٧ – ١٩٧٩ : تتمثل هذه المرحلة بعام ١٩٥٧ الذي تم فيه توقيع الاتفاقية بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية للتعاون في المجال النووي و قد اثمرت بنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث و بطاقة (٥) ميغاوات و قد بدأ عمله في ١٩٦٧ م [١]. يبدو ان البرنامج الذي اطلقه الرئيس الامريكي (ايزنهاور) "ذرة من اجل السلام " في عام ١٩٥٣م هو الذي حفز الشاه باغتنام الفرصة بالسعي لامتلاك الطاقة النووية بالمقابل وجدت الولايات المتحدة الامريكية في ايران الحليف القوي بالشرق الاوسط و المنطقة العربية القريبة من تامين نقل النفط اليها ، ويمكن التعويل عليه في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) ،و على ضوء ذلك كان المفاعل النووي الذي انشأ نتاجاً لتلاقي المصلحة بين الطرفين و يمثل حجر الزاوية للبرنامج النووي الايراني بطاقة انتاجية تعادل(٠,٦ كغم) من البلوتوتيوم سنوياً[٢] .

دخل الشاه في مفاوضات عن طريق منظمة الطاقة النووية التي انشائها بمفاوضات مباشرة مع فرنسا و بالنهاية و قفت ايران في عام ١٩٧٤ م اتفاقية تعاون نووي مع فرنسا التي جعلت منها شريكة مع فرنسا في البرنامج تخصص في عملية تركيز اليورانيوم ، ثم اتبعه اتفاق عام ١٩٧٥ م مع شركة (فراماتوم او افرم اتم)الفرنسية على تشيد مفاعلين نوويين على نهر الكارون ، سعة كلا منها (٩٠٠) ميكاواط الامر الذي فتح شهية شاه ايران لشراء محطات توليد الطاقة الكهربائية مقابل شراء النفط الايراني من قبل فرنسا ، فضلاً

عن قيامه في المساهمة بحصص شركتين فرنسيتين تعملان في مجال اغناء اليورانيوم هما شركة (اردييف او اورد ايف) بنسبة (١٠%) من اسهمها و شركة (كراديف) وكانت حصة ايران منها (١٥%) وهكذا حصلت ايران على حصتين من اليورانيوم المخصب من كلا الشركتين ، فضلاً عن قيام شاه ايران بالاتفاق مع الولايات المتحدة في العام ذاته بين بناء ثمانية مفاعلات نووية اخرى تبلغ قيمتها حوالي (١٠ مليار دولار)[٣] ، وفي محاولة منه لجعل ايران قوة نووية انشاء شاه ايران منظمة الطاقة النووية الايرانية (AEOTT) في عام ١٩٧٤ م و بدأ اكثر البرامج طموحا في الشرق الاوسط بعد اسرائيل ،اذ كان من المفترض ان تحصل ايران على (٢٣) محطة نووية تغطي عموم مساحة ايران بحيث تكون جاهزة للعمل في منتصف تسعينيات[٤].

وقع الشاه عقدا مع المانيا في عام ١٩٧٦ م ، اذ باشرت شركة سيمنس الالمانية بأنشاء مفاعلين نوويين في محطة بوشهر النووية بطاقة (١٢٠٠) ميكاواط ولكن توقف العمل فيها بعد سقوط الشاه و قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ م ، وكان التصور الذي استطاع الشاه تسويقه هو انه يرغب في بناء دولة صناعية قوية رغم قناعة الدولة الاقليمية برغبة الشاه بامتلاك القنبلة النووية[٥] . ان الاتفاق النووي الالماني قد سبب احراجاً كبيرا للولايات المتحدة الامريكية و ارضاءً للأخيرة قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد ماسيوشست التكنولوجي لتدريب (٨٠٠٠) مهندساً و فنياً ايرانياً لإدارة و تشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء ، وقد ساعدت ايران مجموعة عوامل متعددة للتعجيل برنامجها النووي الايراني من اهمها :-

أ-العوامل الخارجية : وتتمثل العوامل الخارجية بالاتي :

١- الدور الذي اوكل اليها من الولايات المتحدة الامريكية في منطقة

الخليج و الخشية من تنامي الوجود السوفيتي بالمنطقة العربية في ظل ما تعانيه المنطقة من احداث خطيرة ، فكل الدول العربية تعاني من مشاكل داخلية فضلا عن كونها مشغولة بالصراع العربي / الاسرائيلي مما اتاح لإيران ان تمارس دوراً اقليمياً رئيساً شديد التأثير بالمنطقة العربية .

٢- حاولت الولايات المتحدة الامريكية جعل ايران تدور في فلكها بحيث لا تستغني عن خبرتها في هذا المجال ، فلما شعرت بخطورة اتفاقيات ايران مه الهند و فرنسا و المانيا ارسلت في الشهر العاشر من عام ١٩٧٧ م ممثل لوزارة الخارجية (سدني سوبر) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي و تم الاتفاق على الغاء كل المعاهدات السابقة بين ايران و الدول الاخرى بشرط ان تقوم الولايات المتحدة بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء و تم شراء المفاعلات رسمياً في يوليو ١٩٧٨ م ، و تتضمن الاتفاق ايضا تزويد ايران بكل ما تحتاجه هذه المفاعلات بما في ذلك الوقود النووي و كيفية تطويره و موارده الاساسية [٦].

٣- قيام فرنسا في عام ١٩٧٨ ببناء مفاعلين نوويين في ايران بطاقة (٩٣٥) ميكاواط الاول في (دار خوين)جنوب البلاد قرب نهر الكارون و الثاني شمالا قرب بحر قزوين والغاية من ذلك لتوفير كميات كبيرة من المياه للتبريد و غسل ادوات المفاعل لتخلص من الاثار الجانبية ، اما في عام ١٩٧٩ و قبل خروج الشاه من ايران كانت هناك سته مفاعلات نووية قيد الانشاء ، وهناك مؤشرات تفيد بان جهود الابحاث قد تركزت في تلك المدة على السلاح النووي و تحديدا في منطقة امير اباد اذ اقيم مركز للأبحاث النووية و شملت هذه الجهود العمل على دراسة صنع القنبلة النووية و استخراج البلوتونيوم من الوقود النووي المستعمل [٧] .

ب- العوامل الداخلية : وتمثلت بالاتي :

١- قامت ايران بعقد اتفاق سري بينها و بين جمهورية جنوب افريقية في عام ١٩٧٨ م للحصول على مادة اوكسيد اليورانيوم المعروف بالكعكة الصفراء مقابل (٧٠٠) مليون دولار امريكي .

٢- الاتفاق بتزويدها بألف طن متري من هذه المادة سنويا .

خلاصة هذه المرحلة يمكن القول بان الولايات المتحدة الامريكية كانت المحفز الرئيس و الراعي لتوجه ايران نحو استثمار و تطوير برنامجها النووي من خلال دعمها بأنشاء المفاعلات النووية و وفك جميع علاقاتها مع الدول الاخرى بهذا الشأن و هذا نتيجة ادراك الولايات المتحدة الامريكية لأهمية الاستراتيجية لموقع ايران الجغرافي و قربها من الاحداث التي من الممكن ان تكون الحليف المناسب القوي ضد خطر الشيوعية و منعه من الوصول الى المياه الدافئة و منعه من ان يكون قريب من حقول النفط او قرب خطوط نقل النفط و عدم تمكنه من السيطرة على بؤر نقل التارة العالمية الا وهي (المضائق و الممرات المائية)، ومن اهم ما يمكن اجماله في هذه المرحلة :

١- توفير العنصر البشري و تدريبه و اقامة بنية تحتية للبرنامج النووي .

٢- الاستفادة من احداث ١٩٧٣م الحرب ضد اسرائيل حيث اوقف العرب اصدار النفط الى الدول الصناعية الغربية مما ادى الى ارتفاع في اسعار النفط و زيادة الايرادات النفطية التي غطت كلفة انشاء المشاريع النووية .

٣-بروز ايران كحليف للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي .

٢- المرحلة الثانية الجمود و الفتور (١٩٧٩ – ١٩٨٤) تميزت هذه المرحلة بجمود بالاهتمام بالبرنامج النووي الايراني وذلك لعدة اسباب اهمها[٨] : –

أ- قيام الثورة الايرانية و وصول (روح الله خميني) سدة الحكم في ايران ، الذي عارض فكرة المشروع

النووي و كان يعتقد بان ايران ليست بحاجة اله و انه معارض للإسلام و بذلك الغيت مشاريع مدينة كبرى بقيمة (٢٣) مليار دولار من ضمنها انشاء اربعة مفاعل للطاقة النووية و في اذار ١٩٧٩ و رفضت ايران طلباً تقدمت به شركة (كرانت ويرك) الالمانية لمواصلة بناء المشروع.

ب- توقف العمل بشكل كلي في البرنامج النووي الايراني بسبب الحرب العراقية الايرانية ، ناهيك عن كونها تعاني من اضطراب الأوضاع الداخلية ، و ضعف الاقتصاد الايراني الذي كان يعتمد بسنبة كبيرة على الايرادات النفطية الذي تعرض لخسارة نتيجة انخفاض اسعار النفط ، بالإضافة لكون البرنامج يحتاج لمبالغ طائلة و انفاقات مالية كبيرة .

ت-انقطاع العلاقات الايرانية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك لكون سياسة الامام الخميني تختلف تماما عن سياسة الشاه ، و حيث ينظر الامام الخميني الى الولايات المتحدة الامريكية كونها الشيطان الاكبر و العدو الكبير للإسلام .

ث-علقت ايران برنامجها النووي في هذه المرحلة نتيجة لنظامها الحاكم وبسبب الحرب العراقية الايرانية ، نتيجة قيام العراق بضرب مفاعل بوشهر ٦ مرات ، وقتها احست ايران بأهمية بناء قوتها التسليحية النووية ، وشعورها بان القدرة العراقية بداءات تتعاظم ، ويمكن استخلص اهم نتائج المرحلة (بحث ايران عن توزان القوى الاقليمية بالمنطقة و ضرورة بروزها كقوى منافسة)

٣- المرحلة الثالثة مرحلة العودة و الانطلاق (١٩٨٤ – ٢٠٠٤)

تمثل هذه المرحلة منعطفاً مهماً في تاريخ البرنامج النووي الايراني ، اذ بدأ صناع القرار في ايران التفكير بشكل جدي بضرورة احياء البرنامج الايراني و الدفع به الى الامام بمجالات البحث و التطوير ، وقد مرت هذه المرحلة بثلاث خطوات هي[٩]:-

أ- انطلاق العمل في البرنامج بصورة فعلية من خلال الاهتمام بمنظمة الطاقة الذرية الايرانية بدفع العمل في كل جوانب البرنامج النووي في ظل وجود المنشآت و المراكز التابعة لها كمركز التكنولوجيا المتقدمة في اصفهان و مركز الابحاث النووية في بوشهر ، و امتد الامر ليشمل تدريب العلماء الايرانيين و الحصول على اليورانيوم المخصب و الحصول على المساعدات في مجال تطوير البرنامج من روسيا و الصين و كوريا الشمالية ، اضف الى ذلك استئناف العمل الذي قامت فيه الحكومة الايرانية في سنة ١٩٨٤ م للعمل بمحطات بوشهر لحقة بعد ذلك افتتاح مركز اصفهان للبحوث النووية لتشغيل المفاعل فيها بقدرة (٤٠٠) ميكاواط بمساعدة فرنسية استمرت حتى عام ١٩٨٥ م لتحل محلها الصين .

ب- توسع البنى التحتية للمفاعلات النووية و قد تم ذلك في عام ١٩٨٦م و كان ذلك عندما اتفقت ايران مع كل من الصين و باكستان للتعاون في مجال ا لطاقة النووية (تدريب الايرانيين و مساعدتهم) و بعد ذلك الاتفاق مع البلدين لتزويدها بمفاعل نيوترون بقدرة انتاجية (٢٧) كيلو واط مفاعلين من نوع كوينشان بقدرة (٣٠٠) كيلو واط ، واستمر التعاون بين ايران و الصين و باكستان من خلال اتفاقين اخرين في عام ١٩٨٧ م في مجال تبادل الخبراء ، ومن جانبها قدمت باكستان مساعدات نووية قيمة في مجال تدريب العلماء الايرانيين على ابحاث التخصيب و استخدام الليزر في استخلاص البلوتونيوم ولم تكتفي ايران بما تقدمه كلا من باكستان و الصين فاتجهت للاتفاق مع الارجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي ثم الاتفاق مع جنوب افريقيا خلال عامي ١٩٨٨ – ١٩٨٩ م للحصول على كميات من اليورانيوم تسمح بأجراء تجارب نووية ، كما انها حصلت على اليورانيوم المخصب من الشوق السوداء ، وما ان حل عام ١٩٩١ م ابرمت ايران عقدا مع

الصين لتزويدها بالوقود النووي و بموجبه استملت ايران ما يقرب (١٠٠٠كغم) من غاز هكسا فلوريد اليورانيوم (u f 6) و ٤٠٠ كغم من مادة ديو كسيد اليورانيوم ، فضلا عن (١٢٠ كغم) من اليورانيوم الخام المكشف ، دون اشعار الوكالة الدولية للطاقة ، وفي السنة ذاتها ابرم الرئيس رفسنجاني صفقة مع الزعماء الصينين لشراء مفاعلين بطاقة (٣٠٠ – ٣٣٠) ميكاواط .

ت-دفع مجالات البحث و التطوير ، اذ اصبحت ايران اكثر قدرة من ذي قبل في عقد اكثر من اتفاق مع روسيا او لها كان التعاون في المجال السلمي فوصل اليها اكثر من (١٠٠) خبير روسي لبناء مفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف ، وقد مهد ذلك على حصول ايران عن المفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة (١٠٠٠) ميغاوات ، ثم انجز اول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد (٣٠ – ٥٠) ميكاواط خلال اربعة سنوات ، وفي المجال التدريس ثم تدريب (١٥) خبيرا نوويا ايرانيا ، في عام ١٩٩٥ م عاود الصينيون العمل في مجمع خرج بتركيب نظام التخصيب اليورانيوم ، وتمكنت ايران من انتاج روسيا بضرورة لإبقاء على البلوتونيوم استمرت العلاقات الروسية – الايرانية في المجال النووي و تكللت باستقبال روسيا عددا من المهندسين الإيرانيين لتدريبهم و عرضت جانبا خططا لبناء مفاعلات اضافية في بوشهر قدرت قيمتها بـ (٣) مليار دولار .

٤-المرحلة الرابعة : مرحلة بدء الشكوك و التحديث و التطوير (٢٠٠٢ –٢٠١٥)

شكل تعرض الولايات المتحدة الاحداث ١١ ايلول لعام ٢٠٠١ تغييرا مفصليا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية و كيفية تعاملها مع الدول التي تسميها المارقة او الراعية للإرهاب ، وعلى ضوء ذلك قسمت دول الشرق الاوسط بما يتماشى مع سياستها الخارجية على محورين هما دول محور الشر و دول محور الخير ، وقد ضمت ايران الى دول محور

الشر مما انعكس ذلك على مسيرة البرنامج النووي الايراني ، وبدأت بالترويج اعلاميا بان البرنامج النووي يخلو من الطابع السلمي وان ايران تسعى لإنتاج قنبلة النووية و هذا من شأنه ان يجعل اسرائيل بخطر من الاعتداء الايراني .

استندت الولايات المتحدة الامريكية في تزعمها على ان ايران تسعى الى انتاج اسلحة نووية على ما قدمته المعارضة الايرانية التي تعرف باسم (مجاهدي خلق) من معلومات عن النشاط النووي الايراني من خلال مؤتمر صحفي في واشنطن ، وابرز هذه المعلومات هي[١٠]: –

أ- تمتلك ايران ثلاث منشآت نووية سرية في "عبالي " بالقرب من مدينة اصفهان و في نطنز على بعد (٤٠ كم) من كاشان و بدأ العمل بها منذ عام ٢٠٠١ م و فيها (٥٠٠٠) جهاز طرد مركزي التخصيب لليورانيوم و في اراك على بعد (١٥٠ كم) من طهران انشئت عام ١٩٩٦ وهي تنتج الماء الثقيل .

ب- عقدت ايران صفقة سرية مع الصين اشترت بموجبها غازا خاصا يمكنها من تحصيب اليورانيوم اللازم لإنتاج الاسلحة النووية ، وقد كانت احد الاسباب الرئيسة لزيارة البرادعي لطهران .

ثمة عوامل اشعلت قضية الملف النووي الايراني في هذا التوقيت الى جانب المعارضة الايرانية هي[١١]

أ- اعلان الرئيس السابق محمد خاتمي بان ايران تقوم باستخراج ترسيبات اليورانيوم بالقرب من يزد و معالجتها في عدد محطات التي اقيمت لذلك .

ب- اعلان الوكالة الولية للطاقة الذرية بان ايران قد استوردت (١,٨ طن) يورانيوم طبيعي عام ١٩٩١ م ، دون ان تبلغها بذلك حتى عام ٢٠٠٣ م ، و عندما زار وفد الوكالة الدولية ايران في فبراير من عام ٢٠٠٣م عثر المفتشون في مدينة نطنز على معمل ايراني متطور لطرد المركزي يتضمن (١٦٠) جهازا للفصل و اجزاء لـ (١٠٠٠) جهاز

اخر كانت مخبأه في مخابئ ارضية تحت عمق (٧٥) قدم و جدران سمكها(٨ قدم)

ومنذ تلك اللحظة بدأ البرنامج النووي يظهر بشكل واضح على مسرح الاحداث ، اذ اخذت الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على ايران بكل الطرق من اجل ايقاف البرنامج النووي و فرض عقوبات قوية تجعل من ايران لا تفكر اطلاقا بإعادته بحيث تتمكن الولايات المتحدة من التحرك بحرية في منطقة الشرق الاوسط من دون ايه معوقات .وعلى اثر ذلك طالبت الولايات المتحدة الامريكية بوقف العمل بالبرنامج النووي بناءً على اتفاقية عام ١٩٧٦ م و التي تتضمن عدم قيام ايران بتطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية وان تعلق نشاطها ، وفي السياق ذاته اعلن محمد البرادعي المدير العام لوكالة الطاقة الذرية عام ٢٠٠٣ م ان ايران لن تعلق نشاطها السلمي الطوعي و لم تلتزم باتفاقيتي عام ١٩٦٧ و ١٩٧٦ الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية . الا ان ايران ردت من جانبها التزام باتفاقيات الترويكا مع كل من فرنسا و المانيا و بريطانيا ، و الغرض من برنامجها هو للقضايا السلمية و على الرغم من ذلك ، استمرت ايران بتطوير برنامجها النووي بشكل سري خلال عام ٢٠٠٤ م بعيدا عن اشراف محمد البرادعي وهذا ما اكدته مصادر مقربة من الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي الذي حرص على تطوير البرنامج بشكل سري في مفاعلات بوشهر وبورجين ولانتزات بقدرة (٢٠٠) ميكاواط ، و على هذا الاساس طالب الرئيس بوش (الابن) بضرورة اخضاع الملف النووي الايراني لأشراف دولي و لجنة دولية خاصة و هذا ما رفضته ايران عام ٢٠٠٥ [١٢] .

مثل انتخاب احمدي نجاد رئيسا للجمهورية الاسلامية في ايران في ٣ ايلول من عام ٢٠٠٥ م بداية لمرحلة التصعيد فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني مع الدول الغربية ، اذ اوضح

الرئيس الجديد في خطاب متلفز في ٦ /٩ /٢٠٠٥ ان بلاده تعارض و ترفض كل السناريوهات الامريكية لوقف تخصيب اليورانيوم ، ثم اتبعه ذلك في ١٢ كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ م بعزم بلاده في تطوير برنامجها النووي بشكل مستقل كحق من حقوقها كدولة مستقلة مبينا بانه لن يسمح بالتجاوز على سيادة ايران او اخضاع مفاعلاتها الى اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الا بموافقة طوعية من بلاده(١٣).

لقد ادى ذلك لوقف المحادثات مع بريطانيا و فرنسا و المانيا التي بدأت في عهد خاتمي ، في ظل وجود مؤشرات لدى الدول المذكورة تدل على خطورة البرنامج النووي الايراني ، وهي انتاج المفاعل من الطاقة و اجهزة الطرد المركزية و نسبة التخصيب اليورانيوم و هكذا بقيت ايران تلعب خلال الاعوام الثلاث الاخيرة من ٢٠٠٦ على عنصر كسب الوقت مع الترديد المستمر من قبل صناع القرار في ايران بعدم توقف البرنامج النووي و تحت اي ظروف كانت ومهما كانت العقوبات التي ستصدرها وكالة الطاقة بحقها(١٤).

ويمكن ايجاز ما تمكنت ايران من تحقيقه بعد عام ٢٠٠٦م الذي يمكن عده بانه الاهم في مسيرة البرنامج النووي الايراني بالاتي :-

أ-اعلان الرئيس الايراني نجاد في عام ٢٠٠٧ م ان ايران اصبحت تمتلك مجموعة من الجيل الاول للطرد المركزي ، وانها انتهت من عملية تنصيب ٣ الاف جهاز طرد مركزي في نطنز الى جانب رضا اغا زاده رئيس منظمة الطاقة الذرية و شمل الامر ايضا على التخطيط لتنصيب و تشغيل (٥٠ الاف) جهاز اضافي

ب-استمرت ايران في اجراء اختبارات متواصلة على اجهزة الطرد المركزي و تنصيبها وهي من (p1 , p2) وقد حققت تقدما كبيرا في هذا المجال لتكون قادرة تقنيا على انتاج اليورانيوم المخصب .

ت-تمكنت ايران من زيادة اجهره الطرد المركزي لتصل ٨٣٠٨ جهاز في عام ٢٠٠٩ م و اعلنت عن دخول مفاعل بوشهر مرحلة التشغيل التجريبي و يضم (٦) اجهزه طرد مركزي في منشأتي نطنز و فورد ، و تمكنت من انتاج ما يزيد عن سته اطنان من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم المخصب (٣,٥%) .

ث- في عام ٢٠١٣ اعلنت ايران انها تسرع من وتيرة تخصيب اليورانيوم من خلال اجهزه الطرد المركزية متقدمة من نوع (آى آر -٢) في ١٨ مجموعة مكونة من ١٧٠ جهاز اي ٣٠٦٠جهازا و اعلنت في تلك السنة انها تملك ١٨ الف جهاز.

ج- نجحت ايران في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥% ثم ازداد الى ٨,٤ % في عام ٢٠٠٦ ، وقد مثل عام ٢٠٠٧ عاما مهما بالنسبة لإيران اذ دخلت مرحلة التصنيع النووي من خلال قيامها بتغذية (٢٦٠ كغم) من هكسا فلورايد اليورانيوم ، وهو وقود المفاعلات النووية في مساقط .

ح- دخول مفاعل بوشهر مرحلة التشغيل التجريبي عام ٢٠٠٩ م للتأكد من جاهزيته و يحتوي على (٤٩٢٠) رطلا من اليورانيوم التخصيب فعليا و (٢١٣٢) رطلا من اليورانيوم الجاهز للتخصيب و حتى اصبحت ايران قادرة على انتاج القنبلة النووية في نهاية ٢٠١٣ [١٥] .

خ- اصبح لإيران القدرة على انتاج الماء الثقيل منذ عام ٢٠٠٦ م في مجمع اراك و لهذا الماء استخدامات عده منها تزويد قضبات اليورانيوم في المفاعلات النووية و يمثل انتاج هذا الماء انجازا مهما لأنه ينطوي على الاستقلالية في دورة الوقود النووي على العكس تماما من الاعتماد على الماء الخفيف الذي يعرض الدولة لضغوط سياسية فيما يتعلق بعملية توفير الوقود النووي[١٦] خريطة (١).

المطلب الثاني : دوافع البرنامج النووي : شكل ولايزال يشكل البرنامج النووي الايراني محل خلاف دولي و اقليمي ، كونه يعد تهديدا لمنطقة الشرق الاوسط و تهديدا دوليا

خصوصا للولايات المتحدة الامريكية و ابنتها اسرائيل ، كمل لا يخفى على الباحثين و السياسيين ان ايران تحاول اعادة دورها السابق بالمنطقة العربية كونها الحامي للخليج (شرطي الخليج) والذي تأثر نتيجة لتواجد الامريكي القريب لها في الخليج العربي و لاسيما بعد احداث ٢٠٠٣ م وما تركه ذلك من اختلال و اعادة توازن القوى بمنطقة الخليج العربي لاسيما بعد احتلال العراق الذي كان يشكل القوى الاقليمية الفاعلة بالمنطقة وبروز كل من ايران و السعودية قوتين منافستين ، لذلك سعت ايران ومنذ البداية لتعديل كفتي الميزان بالمنطقة و محاولتها لملء الفراغ الامني . ان الدوافع التي تقف وراء البرنامج النووي الايراني يشوبها الغموض ، فالشكوك مازالت تساور هذه الحقيقة التي تحوم حول اهدافها المعلنة ، مستندة الى حقائق ثابتة كون ايران دولة غنية بموارد الطاقة و بالتالي فهي ليست بحاجة الى انفاق مبالغ طائلة لامتلاك بنيه متكاملة في المجال النووي ، رغم انها اعلنت عن سلمية برنامجها الذي يعتمد على دوافع اقتصادية و علمية ، ومن المحتمل انها تتبع مبدأ مزدوج قائم بين تطوير قدراتها النووية و الانظمة الصاروخية و الشروع بأنشاء فضاء الالكتروني خاص بها وكلاهما يعني ان اهداف ايران محتمل ان تكون سلمية و عسكرية في ذات الوقت[١٧] . ان القدرات الايرانية تتفاعل معها عوامل مؤثره اهمها المرجعية الفكرية و القيمية للنظام السياسي القائم و طبيعة توجهات صناع القرار و المؤسسات المرتبطة به[١٨]، وعليه يستنتج من هذا التفاعل ما يعرف بالأهداف و الدوافع ، اهمها : –

١ـ الدوافع الاقتصادية : عند النظر لطبيعة الاقتصاد الايراني الذي يعاني من اختلال هيكلي متمثلاً بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المشكلة للناتج المحلي ، اذ تشكل الزراعة نسبة (١١,٢%) والصناعة التحويلية (١١,٦%) والخدمات (٥٠%) واخيراً النفط (٢٧,٢%) من

الناتج المحلي الاجمالي . ويتسم الاقتصاد الايراني بكونه اقتصاد ريعي (٨٠ –٨٥ %) هي من الصادرات النفطية ، هذه المعطيات هي التي جعلت ايران تفكر بالطاقة النووية و الكهربائية بدلا عن الاعتماد المفرط على النفط ة الغاز كونهما .

خريطة (١) ابرز المواقع و المنشئات النووية ومراكز الابحاث في ايران

المصدر:

1–Koch,Andrew,and Jeanette Wolf, Iran’s nuclear facilities: a profile , center for nonproliferation studies ,1998,many pages

٢–سكوت ريتر ، استهداف ايران ، ط١ ، الدار العربية للعلوم –ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص٦–٧.

غير متجددين ، فإقامة عشرين محطة كهربائية نووية بكلفة (٢٥ مليار دولار) ستكون بمثابة الضمانة الوحيدة لمواجهة الزيادة السكانية المطردة و الطلب المستمر على الطاقة في ظل وجود اليورانيوم المتوفر في وسط ايران مما يجعل الطاقة النووية اقل كلفة من غيرها ، فكان من المتوقع ان يدعم هذا البرنامج الاقتصاد الوطني بتوفير نحو ٢٠% من الطاقة الكهربائية[١٩] ، و في ظل سياسة اشمل تهدف لتنويع مصادر الطاقة باستثناء النفط الذي سينضب يوماً ما ، كما ان صناعة الطاقة تعاني من المشكلات الفنية و الادارية مما جعل ايران تضطر لاستيراد كميات من مادة البنزين لتغطية النقص في الاستهلاك المحلي ، كما ان ايران في عهد الشاه انفقت مبالغ طائلة لخدمة البرنامج النووي مما جعلها تعاني من ازمة اقتصادية حادة في المدة التي تلت عهد الشاه[٢٠].

١- الدوافع السياسية : تدرك ايران بأن امتلاكها للسلاح النووي سوف يدفعها لتحرك بحرية تامة و يبعدها عن الضغوطات الاقليمية و الدولية ، لذلك فان الدوافع السياسية للبرنامج النووي الايراني تنقسم على مستويين داخلي و خارجي ، فعلى المستوى الداخلي فهو يرتبط ارتباطا وثيقاً بمبررات الوحدة الوطنية ليمثل الاساس المتين الذي يلتف من خلاله الايرانيون حول النظام السياسي و هذا ما عبر عنه صراحة الامام الخامنئي بقوله " اذ اصبحت احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن حقيقة دافعة ، فالمشروع النووي رغبة شعبية عظيمة و حق من حقوق الشعب الايراني وان التراجع عنه هزيمة و هدم للاستقلالية الوطنية [٢١].

كما تسعى ايران من برنامجها تعزيز مكانتها الاقليمية و الدولية ، ففي عهد الشاه كان الهدف الاساس بناء قدرات عسكرية لتضطلع بالدور الذي منحته الولايات المتحدة اياها والمتمثل

بشرطي الخليج الحامي لحقول النفط و امداداته و رغبة منها في قيادة العالم الاسلامي بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ م لملىء الفراغ ووضع استراتيجية استقطابية في العالم الثالث الامر الذي ادى لتجديد الطموحات في احياء البرنامج النووي [٢٢] ، لقد ادت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ م وانهيار و تفكك الاتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة ان تجعل من ايران الفاعل الاقليمي الاقوى بالمنطقة العربية ، مما دفعها لإعادة النظر في سياستها الخارجية و اعطاء ملحوظة لدورها الاقليمي حيال منطقتين رئيستين في عمقها الحيوي في الجنوب (الخليج العربي) و عمقها في الشمال (بالقرب من بحر قزوين و منطقة اسيا الوسطى)[٢٣] . هذا من جهة ، واستغلال السياسة الامريكية التي مكنتها من التخلص من قوى اقليمية معادية لها متمثل بنظام (صدام حسين بالعراق) و(نظام طالبان في افغانستان) ، وقد رأت بأن مكاناتها الاقليمية قابلة للتعزيز فيما لو امضت بتعزيز قدراتها النووية مما يعطيها ثقلاً و تأثيرا فكرياً و سياسياً وايدلوجياً في ما وراء حدودها [٢٤].

٢- الاسهام في النهضة العلمية :

كجزء من الجهد الذي تبذله الدولة على طريق النهضة العلمية ، هكذا تنظر القيادة السياسية الايرانية الى البرنامج النووي وليس ادل على ذلك التأكيدات المستمرة للمرشد الاعلى مواصلة النهضة العلمية في كل ما يتعلق بالتقنية النووية فعلى سبيل المثال لا الحصر ما جاء في كلمته التي القاها في ٢٠٠٩/٣/١٢ اذ اوضح "ان التطور الذي تحقق في مجال التقنية النووية يشير الى ان قطار التطور في بلاده يسير بسرعة بالرغم من كون البعض لا يشعر بذلك " و بالفعل تمكنت ايران من تحقيق شوطاً كبيراً على طريق النهضة العلمية و مظاهر ذلك زيادة عدد الجامعات ، و التقدم الصناعي المدني و اخيراً الانجازات الصناعية

العسكرية و ابرزها اطلاق القمر الصناعي الايراني المدني اميد Omid، و لعل ذلك يمثل السبب المباشر في رفض القيادات السياسية الايرانية محافظة كانت ام اصلاحية فكرة وقف عملية تخصيب اليورانيوم كون هذه الانجازات تبين مدى التقدم العلمي و التقني الذي وصلت اليه الدولة الايرانية في فترة قصيرة في انجاز ما اخفق فيه الشاه [٢٥].

٣- **الدوافع الاستراتيجية:** في محاولة منها تسعى ايران من وراء البرنامج النووي الايراني تحقيق استراتيجية تنسجم مع دورها الاقليمي و الدولي في اطار تصور متكامل للسياسة الخارجية لتحقيق هدف اساس الا وهو بناء مكانة متميزة لإيران على الساحة الاقليمية و القيام بأدوار متعددة منها المشاركة في ترتيبات امن الخليج و العراق و دوراً فاعلاً في منطقة الشرق الاوسط فضلا عن الدور الذي تقوم به في افغانستان و قزوين و الجمهوريات الاسلامية الوسطى والاستفادة قدر الامكان من التحولات الهيكلية في النظام الدولي لوضع استراتيجية استقطابية لملىء الفراغ الايديولوجي الذي احدثه انهيار و تفكك الاتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة بالمنطقة المحيطة من ايران ، وعلى ضوء ذلك فان دخول ايران النادي النووي و والتعامل مع الدورة الكاملة للوقود النووي و التعامل مع مختلف اسرار الطاقة النووية اداة بالغة الاهمية لتعزيز مكانة ايران الاقليمية و الدولية[٢٦] .

٤- **الاهداف العسكرية و الامنية:** تعد إيران ذاتها الدولة الأكبر في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد خروج العراق من دائرة الفعل العربي نتيجة للاحتلال الأمريكي له في عام ٢٠٠٣م ومساندتها له. فهي تحتل في الجانب الجغرافي ، موقعاً استراتيجياً في الشرق الاوسط ، فهي تطل على ضفة الخليج العربي وتشرف على مدخل مضيق هرمز، وتسيطر على جزر متعددة في الخليج ولها توجهاً

نحو اسيا، خريطة (٢) وتتمتع بقدرة اقتصادية عالية، وعدد سكانها أكبر من مجموع سكان دول الخليج العربي بما فيها العراق. بناء على ذلك، رسمت إيران سياستها الأمنية في المنطقة ، وقامت ببناء برامج وأبحاثاً نووية وتسليحية متطورة، أثارت العديد من التساؤلات وردود الفعل السلبية والايجابية، الإقليمية والدولية حولها وحول مدى انعكاساتها و مخاطرها الأمنية على دول المنطقة والعالم[٢٧] ، وبذلك تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الايراني من خلال الدروس التي استفادت منها ايران في ظل ما شهدته الحرب العراقية – الايرانية و التهديد الامريكي الاسرائيلي لإيران ، مما جعل ايران مستعدة لأي احتمالات مستقبلية . لذلك فهي تدرك تماما اهمية امتلاكها للطاقة النووية في المنطقة و لاسيما تجاورها دول تملك الطاقة النووية كالهند و باكستان و كذلك اسرائيل ، فامتلاكها للطاقة الذرية يعد توزان للقوى الاقليمية المحيطة بالمنطقة العربية و ضرورة عسكرية[٢٨] .

ازدادت المخاوف الايرانية بعد الاحتلال الامريكي لكل من افغانستان و العراق و بالتالي تحولت السياسة الامريكية من الاحتواء الى سياسة التطويق الذي يشكل تهديدا للأمن القومي الايراني كتوجيه ضربة عسكرية امريكية ضمن الاستراتيجية الامريكية التي تؤمن بمبدأ الضربات الاستباقية من اجل تجاوز اي تهديدات للمصالح الامريكية و الاسرائيلية و الغربية المرتبطة بها[٢٩] ، ولدت هذه الهواجس شعوراً قوياً لدى ايران بضرورة مواصلة السعي لامتلاك السلاح النووي للحفاظ على امنها و الحد من التدخلات الخارجية بشؤنها الداخلية .

خريطة(٢) موقع ايران الجغرافي في الشرق الاوسط

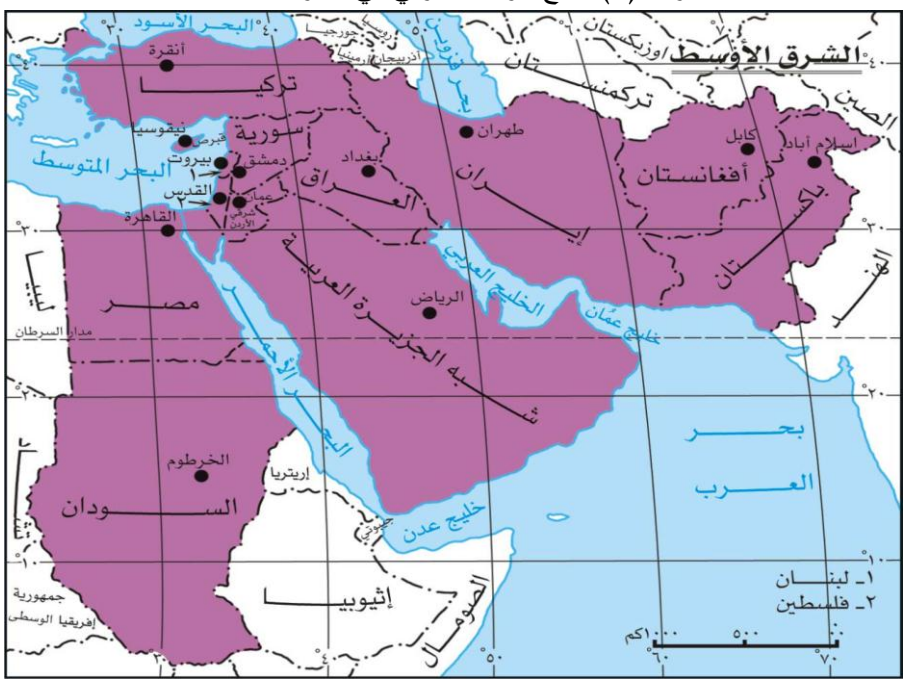

٥-تعزيز المكانة السياسية الدولية و تحقيق الامن و الاستقلال : وذلك من خلال تعزيز المكانة السياسية و الدولية ، حيث ان امتلاك ايران للسلاح النووي يساعد في تقويتها و حصولها على مكاسب سياسية من خلال تفاوضها مع الدول الاقليمية و لاسيما النووية و العالمية ، وان تواجهه الدول العظمى كالولايات المتحدة الامريكية و ابنتها اسرائيل ، كما لأنها لا تستطيع ان تؤدي دورا قياديا فاعلا مالم تمتلك قوة رادعة كالسلاح النووي .هذا فضلاً عن اهم دافع وراء امتلاك ايران للسلاح النووي ، وهو رغبتها في احداث حالة من التوزان القوى بمنطقة الشرق الاوسط فمن المعلوم ان ايران تقع وسط محيط اقليمي نووي يمتد من اسرائيل غربا و عبورا الى الشرق حيث الهند و باكستان و يشكل امتلاك ايران للسلاح النووي تهديدا مباشرا لوجود اسرائيل في ظل رفض

ايـران المسـتمر للسياسـة الغـرب المنحـازة لإسرائيل ،فالولايـات المتحدة الامريكية تحتم على ايران توقيع منع انتشـار السـلاح النـووي بينمـا اسرائيل فلهـا مطلـق الحريـة [٣٠]يتضـح ممـا سبق ان ايران تبحث عن دور الدولة المهيمنـة اقليميـا رغـم ان هـدفها يصطدم بمرتكزات استراتيجية امريكية فـي منطقـة الشـرق الاوسـط فنجـاح ايران في تحقيق هذا الدور يعني انها قـد اصـبحت تمتلـك السـيطرة علـى خطـوط الملاحـة الدوليـة فـي منطقـة الخليج العربي و يجعلها تتحكم بتدفق الإمـدادات النفطيـة الـى الاسـواق الغربيـة كمـا انهـا سـتقوم بفـرض سياسـتها علـى الـدول الخليجيـة الصغيرة او ان صح التعبير الرخوة ، وهذا ما يعطي ايران مبررا في حالة قيام الولايات المتحدة الامريكية بالبدء في الهجوم فأنها ستقوم بتوجيه ضربه مباشرة للمواقع القوات الامريكية في منطقة الخليج العربي او القريبة من البحر المتوسط و محتمل المتواجدة فـي جمهوريـات اسـيا الوسـطى او افغانستان ، كما انها هددت بأغلاق مضـيق هرمـز الـذي يمـد الـدول الاوربيـة بـ ٧٠% مـن الصـادرات النفطية .

المطلب الثالث : الا تفاق النووي :

مثل الاتفاق الذي ابرمته ايران مع القوى الكبرى المتمثلة في مجموعة ٥+١ في جنيف من عام ٢٠١٣ نقطة جوهرية في مسيرة المفاوضات التـي كثيـراً مـا تعثـرت مـا بينهمـا ووصلت الى طريق مسدود ، نحاول في هذه المبحث ان نركز على ابرز ما جاء في هذا الاتفاق دون الخوض في المراحل التي مر بها هذا الاتفاق.

١-الاسباب التي ادت الى الاتفاق :وتقتضي الاشارة الى ان هناك جملة من الاسباب التي كانت وراء ايران في الدخول الى المفاوضات وهي على النحو الاتي [٣١]:

أ- تدرك ايران حجم مقدراتها وامكانية ادارة الحـوار، فهـي تطـرح نفسـها كقطـب فاعـل فـي المنطقـة وعلـى المسـتوى الـدولي بعـد ان حققـت نجاحـات عـدة فـي مجـالات مختلفـة

على الصعيدين السياسي والعسكري . فقد حدد ايران قواعد اساسية في التعامل مع النظام العالمي بخصوص برنامجها النووي منها عدم التراجع عن البرنامج النووي والسعي للحصول على تقنية نووية بأية وسيلة كانت والعدالة في العلاقات الدولية وهو مبدأ تقره الشعوب وتعترف منظمة الامم المتحدة . وتتخذ ايران سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الامريكي والغربي ومن خلال اقامة حزام اقليمي حولها يمكن ان يمثل قطاعاً واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة ، ويتعزز اسلوب المواجهة الوقائية بالعمل الدبلوماسي وقد منحها ذلك قدراً من الثبات والحزم في مواجهة العروض التي تقدم لها للتوفيق بين مطالبها ومطالب المجتمع الدولي .و اداةً لكسب الوقت والضغط على الطرف الاخر من اجل تقديم افضل ما لديه من عروض .

ب- اقتناع ايران بوجود مضمون جديد للشرق الاوسط ، وهذا ما يؤكده خبراء السياسية الايرانية ، اذ يرون بأنه يتم الاعداد له ولا يتبع الاستراتيجية القديمة بالاعتماد على الحكومات التقليدية وتقوية الجماعات الجهاد التكفيرية والاستفادة من الفوضى، وانما باتباع تخريب العمق والنفوذ في المناطق الشيعية وقطع التواصل ما بين اجزاء الهلال الشيعي على الطريقة الصومالية والتباطؤ في التعامل مع الجماعات المخربة مثل حركة داعش . وعلى الجهة المقابلة يتحرك الداخل الايراني بشكل واضح لاستيعاب هذه التداعيات بما يحقق الامن القومي .

ت-هناك من يرى ثمة تنافسات تشوب الداخل الايراني بخصوص مستقبل الزعامة وتوجهاتها ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، اشار المحلل السياسي جلال يعقوبي الى تحذيرات اية الله احمد جنتي وحجة الاسلام كاظم صديقي خطيبي الجمعة المؤقتين في طهران من وجود معارضين للنظام بين قوى الثورة وان لهم خططاً كثيرة وخطيرة للنفوذ الى

مجلس الخبراء وهو ما ينبغي التنبه له . والى جانب ذلك يوجد صراع اخر بين القيادات الحزبية على الساحة السياسية ويرى المحلل السياسي نصر الله لشني ان النماذج الاستراتيجية المتكررة وضعف الابتكارات للقوى للسياسية يدفعان حكومة روحاني الى دعم وتحريك مسيرة التحول الديمقراطي والاصلاح في الدولة .وترمي حكومة روحاني الى الغاء القطبية الثنائية التاريخية في السلطة واعادة بناءها بتحركات ناعمة وهي تستند في ذلك الى عملين تجتهد لإنجازهما هما الاتفاق النووي مع المجتمع الدولي واعادة هيكلة الاقتصاد الايراني بغية توسيع القاعدة الجماهيرية لهذه الاستراتيجية .

ث- تشهد البيئة الاقليمية لإيران تسارعاً في الاحداث سواء على حدودها الغربية او الشرقية ، وعلى هذا الاساس يقوم القدة العسكريون بأعاده النظر في التعامل مع المناطق الحدودية مع باكستان التي تنشط بها المجاميع الارهابية من خلال زيادة النشاط الاستخباراتي واستخدام الطائرات من دون طيار ، اما الحدود مع العراق ، فبعد دخول داعش للعراق فاخذ يحتل موقعاً حيوياً في الامن القومي مما اوجد مساحة جديدة من لتجربة نظريات وسياسات ايرانية جديدة تستهدف العمل على وحدة العراق ومواجهة تطرف الجماعات الاسلامية . ومن الواضح ان ايران لم تكشف كل اوراقها في المجال العسكري لكنها مستمرة في تطوير قدراتها العسكرية تحسباً لفشل المباحثات مع الغرب حول الملف النووي ، وان ينقلب الوضع الى غير صالحها .

ج- التوجه لاعتماد جديد لادارة الازمات الايرانية ، وقد استوحى القادة الايرانيون هذه الادارة من ما قاله المرشد الاعلى للثورة الاسلامية "انا اوافق على سياسة المرونة الشجاعة في معالجة قضايانا ،لأن هذه السياسة جيدة وضرورية في الكثير من المواضع ، الا انها

مشروطة بالالتزام بالهدف الاساسي . ان ادراك ماهية الطرف المقابل وفهم اهدافه فهماً صحيحاً هو الشرط الاصلي للاستفادة من تكتيك المرونة الشجاعة وان اعتماد القيم المعنوية لا يتنافى مع الاخذ بالأسس المادية للعمل " وقد احدث ذلك تغييراً كبيراً في اخطر جهازين للنظام الايراني احدهما جهاز السياسة الخارجية والمجلس الاعلى للامن القومي وجعلهما اكثر قدرة في التعامل مع المستجدات التي تعترض طريق المفاوضات مع القوى الكبرى [32].

ح- تأزم الاوضاع الاقتصادية في ايران بسبب العقوبات الاقتصادية التي تم تشديدها في عام ٢٠١١، التي ادت الى انكماش الاقتصاد الايراني جراء تقلص انتاج النفط و صادراته دون نصف مستوياته في عام ٢٠١١ ، وكان طبيعياً مع خروج ايران من نظام المدفوعات الدولية (SWIFT)عام ٢٠١٢ ان تعاني كثيراً لتحصيل عوائد مبيعاته النفطية ، مما نتج عنه تراجع كبير في سعر الصرف للريال الايراني مقابل الدولار الامريكي ، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملية المحلي وارتفاع مستويات التضخم [٣٣].

اما الولايات المتحدة الامريكية فبعد ان كانت التهمة الرئيسة التي وجهتها الى ايران بأنها تمتلك برنامجاً نووياً عسكريا متطوراً تسعى من خلاله انتاج القنبلة النووية ومن ثم بإمكانها تهديد الامن والسلم الدوليين ، وانها اي الولايات المتحدة لا يمكن ان تقبل الدخول بمفاوضات تمتلك فيها ايران الحق في تخصيب اليورانيوم والاعتراف بها كدولة نووية . لكن سرعان ما دخلت الولايات المتحدة الامريكية الى المفوضات وانغمست بها ، وبالتأكيد وراء ذلك القبول بالدخول الى المفاوضات مجموعة من الاسباب يمكن ايجازها بالاتي[٣٤] :

أ- مواصلة ايران تطوير برنامجها النووي خاصةً على صعيد تطوير اجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها او اجراء المزيد من الابحاث النووية

ومواصلة تخصيب اليورانيوم ، فأن ذلك يمكنها من تحقيق اكبر قدر من التقدم في برنامجها النووي ، ومن شأن ذلك ان يؤدي الى اضعاف الموقع التفاوضي للقوى الدولية تدريجياً على اساس ان اي تقدم ايراني جديد في البرنامج النووي سوف يكون له تأثير في حدود التنازلات التي سوف تقدمها ايران قبل اي تسوية .

ب- شكل نجاح ايران في مواصلة برنامجها النووي رغم كل العقوبات المفروضة عليها عامل دفع من قبل القوى الدولية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية الى تغيير اهدافها من التفاوض مع ايران حول برنامجها النووي من تفكيك هذا البرنامج الى مجرد تقييد قدراته على اساس ان الهدف الاول لم يعد ممكنا في ظل ما يشهده البرنامج النووي من تطور .

ت- تدرك ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما بأنها سوف تكون الطرف الخاسر في حالة عدم التوصل الى اتفاق بحسبان انها تتطلع الى تحقيق انجاز خارجي تبدو انها بحاجة ماسة اليه ، في ظل فشلها في التعامل مع العديد من الازمات الدولية كما هو الحال في الازمة الاوكرانية والسورية فضلاً عن الفشل في عمل السلام بين "اسرائيل" وفلسطين والحرب ضد داعش بمعنى ان مرور الوقت من دون تحقيق اي تسوية سوف يضعف قدرتها على تحقيق اي اختراق توعي في الملفات الخارجية .

ث- ان عدم امكانية الوصول الى اتفاق سوف يوفر فرصة سانحة للجمهوريين لانتقاد ادارة باراك اوباما وقد يصل الامر الى التصعيد في ذلك بحسبان ان السياسة التي اتبعتها هي من دفعت ايران نحو التشدد في المفاوضات .

ج- ان الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية ادركت ان من البداية محاولات ايران لكسب المزيد من الوقت ، وبناءً على ذلك سعت تلك القوى الى تقليص اهمية ذلك المتغير ، وتقييد ايران على استثماره كورقة ضغط تلوح فيها في المفاوضات .

٢- اهم بنود الاتفاق النووي الايراني : جرت سلسلة من المفاوضات حول إطار عمل الاتفاق النووي الإيراني في الفترة من ٢٦ مارس إلى ٢ أبريل ٢٠١٥ في لوزان، بين وزراء خارجية الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، ألمانيا، فرنسا، الصين (بلدان ق٥+١)، الغاية منه التوصل الى اتفاقية بين الاتحاد الأوربي وإيران حول الأنشطة النووية الإيرانية المثيرة للجدل. في ٢ أبريل توصلت المحادثات إلى نتيجة وعقدت فدريكا موگيريني الممثل السامي لشئون السياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوربي ومحمد جواد ظريف وزير خارجية إيران لقاءاً صحفياً لإعلان أن الدول الثمانية قد توصلت إلى اتفاقية إطارية. سيتم الانتهاء منن التفاصيل النهائية لهذه الاتفاقية بحلول ٣٠ يونيو ٢٠١٥.وفيما يلي اهم البنود الرئيسة في هذا الاتفاق التي تتمثل بالاتي[٣٥] :

أ- يخفض المخزون الإيراني الحالي من اليورانيوم منخفض التخصيب بمقدار ٩٨%، من (١٠,٠٠٠) كگ إلى (٣٠٠)كگ. سيستمر هذا التخفيض لخمسة عشر سنة على الأقل، و سيقتصر النشاط الإيراني لتخصيب اليورانيوم على (٣,٦٧%)، النسبة الكافية لتوليد الطاقة النووية المدنية والأبحاث.

ب- تقلل إيران ثلثي أجهزة الطرد المركزي لديها (الآلات الإسطوانية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم)، من مخزونها الحالي الذي يصل إلى (١٩,٠٠٠) جهاز طرد مركزي (١٠,٠٠٠) منهم قيد التشغيل إلى ما لا يزيد عن(٦١٠٤)، مع السماح لـ(٥٠٦٠) منهم فقط بتخصيب اليورانيوم على مدار العشر سنوات التالية. قدرة التخصيب الإجمالية (أي ٥٠٦٠ جهاز طرد مركزي بحد أقصى) ستقتصر على محطة نظنز. أجهزة الطرد المركزي(IR-1)، أجهزة طرد مركزي من الجيل الأول والتي تعد أقدم وأقل أجهزة طرد

مركزي في إيران ، وتتخلى إيران عن ما لديها من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة.

ت-موقع فدرو يتوقف عن تخصيب اليورانيوم لخمسة عشر سنة على الأقل؛ ويتم تحويله إلى مركز أبحاث نووية، فيزيائية وتكنولوجية. سيسمح لموقع فدرو بالاحتفاظ بـ (١٠٤٤) جهاز طرد مركزي (IR-1) في ست مجموعات في جناح واحد في مرفق فدرو، إثنان من تلك المجموعات الستة سيتم تشغيلها بدون تخصيب وسيتم تحويلها، بما في ذلك تعديل البنية التحتية المناسبة ، لإنتاج النويدات المشعة المستقرة للأستخدام الطبي، الزراعي، الصناعي والعلمي. اما المجموعات الأربعة الأخرى مع البنية التحتية المرتبطة ستظل خاملة. لن يسمح لإيران بامتلاك أي مادة إنشطارية.

ث- لن تبني إيراني أي مرافق جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة أربعة عشر سنة ، كذلك لن يسمح لإيران ببناء مفاعلات مياه ثقيلة إضافية أو تجميعها لمدة أربعة عشر سنة.

ج- على إيران القيام بتعديلات على الكثير من المرافق. لتخفيض تهديد الانتشار، وأن تخفض أجهزة الطرد المركزي في مجمع آراك وإعادة بناء المجمع باستخدام تصميم يحوز موافقة المجتمع الدولي، لجعل من المستحيل عليها إنتاج بلوتنيوم لتصنيع الأسلحة النووية .وما دام مفاعل آراك موجوداً، سيتم إرسال جميع الوقود المستهلك خارج البلاد.

ح-قد تواصل إيران العمل على بحث وتطوير التخصيب، لكن هذا العمل سيتم فقط في مرفق نطنز وسيكون مقتصراً على ثمان سنوات.

خ- سيتم تنفيذ نظام التفيش الشامل؛ وسيطلب من إيران السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول جميع المرافق الإيرانية، ومنها مرفق بارجين العسكري، لمراقبة والتأكد من وفاء إيران بإلتزاماتها وأنها لا تقوم بتحويل أي مواد إنشطارية.

د-سترفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوباتها على إيران والمتعلقة بالأسلحة النووية بعد تحقق الأمم المتحدة من القيام بالعديد من الخطوات الرئيسية. في حالة انتهاك إيران لشروط الاتفاقية، ستعود تلك العقوبات تلقائياً.

ذ- العقوبات المتعلقة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية ستظل لمدة ثمان سنوات؛ العقوبات المماثلة على بيع الأسلحة التقليدية إلى إيران ستظل قائمة لخمس سنوات.

المكاسب التي تحققت لايران من الاتفاق النووي : وعند النظر بما جاء في البنود الرئيسة للاتفاق النووي الايراني مع القوى الكبرى ، يمكن ايجاز ما تحقق منها لأيران وعلى النحو الاتي :

أ- ان ابرز ما حصلت عليه ايران هو الاعتراف الضمني بسلمية برنامجها النووي وهذا ما كانت تنادي به منذ الشروع به ليكون ذلك بمثابة الدليل على مصداقيتها امام دول العالم.

ب- على الرغم من النسبة القليلة جداً التي حصلت عليها ايران في مجال التخصيب التي لا تتجاوز (٤%) بموجب الاتفاق ، الا ان ذلك يحسب لها من جهتين الاولى هو الاعتراف بحق ايران في التخصيب بعد ان كان ذلك شرطاً ممنوعاً على ايران وشرطا للدخول في أي مفاوضات ، والثانية ان هذه النسبة محددة بفترة زمنية قوامها ١٠– ١٥ سنة وبعدها تكون قابلة للتغيير .

ت- اما بخصوص مرفق فدرو فانه بموجب الاتفاق سيتوقف لمدة ١٥ عاماً فقط ويتحول الى مركزاً بحثياً وبالتالي بالإمكان الاستفادة منه في المجال الطبي والزراعي .

ث- ان ابرز ما تحقق بخصوص اجهزة الطرد المركزي انها لم تتلف اطلاقاً الى جانب استبدال الحديث منها بأجهزة الجيل الاول غير المتطورة فضلا عن السماح لـ (٥٠٦٠) جهازاً بالتخصيب مما يعني ان ايران ستبقى محتفظة بالبنى التحتية اللازمة لمواصلة نشاطها

النـووي فـي أي وقـت يتخلـى فيـه الطرف الاخر عن بنود الاتفاق .

ج- يمكن القول ان ايران نجحت الى حد ما في تغيير وجهة نظر القوى الكبرى من تفكيك البرنامج النووي الى تقييده .

ح- حققت ايران من الاتفاق النووي الايرانـي مكاسـب اقتصـادية كثيـرة يمكن ايجازها بالاتي[٣٥]:

١-رفـع العقوبـات عـن البنـوك والشـركات الايرانيـة بمـا يسـمح لهـا ممارسـة الانشـطة الاقتصـادية بحريـة تامة ودون تقييد وانفتاحها على العالم الغربـي بمـا يعـود عليهـا بالأثـار الإيجابية

٢-عـودة العلاقـات الاقتصـادية بـين ايـران والغـرب وقـد تمثـل ذلـك بأبـداء رغبات بعض الدول مثل المانيا بعودة علاقاتهـا مـع ايـران وهـو مـا قابلتـه ايران بالرغبة المتبادلة .

٣-حصول ايران على (١٠٠) مليار من الاموال المجمدة في الخارج .

٤-عـودة الصـادرات النفطيـة الايرانيـة لما كانت عليه في السابق .

المطلب الرابع :الانعكاسات الاقليمية والدولية من الاتفاق النووي

نسـتعرض فـي هـذا المطلـب ابـرز الانعكاسـات الاقليميـة والدوليـة مـن الاتفاق النووي وفيما يلي ابرزها:

١-الانعكاسـات الاقليميـة : تتمثـل بالاتي :

أ-دول مجلـس التعـاون الخليجـي : تعـد دول الخلـيج بأجمعهـا مـن اكثـر الدول مراقبةً لتطورات ما ستؤول اليه المفاوضات بين ايران والدول الخمسة زائـد واحـد بحكـم الجـوار الجغرافـي وتداخل المصالح ، ولذلك تعيش هذه الدول حالة الخوف من بقاء البرنامج النووي الايراني من دون تفكيك وهذا من شأنه ان يلقي بظلاله على طبيعة العلاقـات بينهمـا فـي ظـل الاتهامـات الموجهة للأخيرة بالتدخل في والقيام بـادوار تخريبيـة فـي الشـرق الاوسـط بشـكل عـام ومنطقـة الخلـيج العربـي بشكل خاص.

ترى دول مجلس التعاون الخليجي ان الاتفـاق النـووي جـاء ليخـدم ايـران ويعزز من موقعها بالدرجة الاساس

ويجعلها قادرة على ممارسة الاستفزاز المستمر لها. ونتيجةً لذلك شكل في هذا الاتفاق صدمة قوية لما رات في بنوده تخلياً عن شروط جوهرية كثيراً ما كانت تتمسك بها القوى الدولية الكبرى في مسيرة المفاوضات السابقة ، وان هناك تهميشاً لمصالحها وامنها في اطار استعداد امريكي اوربي للقبول بدور ايراني اكبر في شؤون المنطقة [٣٦] .

وعلى هذا الاساس ترى دول الخليج بأن الولايات المتحدة الامريكية لم يعد يعتمد عليها كحليف عسكري ، اذ انها بدأت تنسحب تدريجياً من العراق ، وافغانستان وموقفها غير الواضح من الازمة السورية الامر الذي من شأنه ان يعزز ادوار دولية اخرى منها فرنسا وبريطانيا اللتان بدأتا الانخراط في المنطقة[٣٧]. واذا ما جئنا الى المواقف الصريحة لهذه الدول من الاتفاق النووي فنجد المملكة العربية السعودية كانت مرتبكة في بادئ الامر فرفضته ، ثم سرعان ما رحبت به شريطة توفر حسن النوايا ، ثم عادت وحذرت من الصفقة ، مما يعني انها لم تكن تشعر بارتياح تجاه التقارب الايراني الامريكي ، فضلا عن انها كانت متفاجئة من عقد الاتفاق الذي جرى من دون علمها . وعدت المملكة العربية السعودية ان هذا الاتفاق لا يقلص من حجم المشاكل العالقة مع ايران ، فلموضوع النووي رغم اهميته لا يشكل المفصل الوحيد في والرئيس في علاقاتها معها ، فهناك موضوعة التدخل الايراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج ومحاولة زعزعة اوضاعها الداخلية ، كما ان تخلي ايران عن برنامجها النووي لا يعني ان التهديد قد زال ،فمازالت ايران تمتلك ترسانة كبيرة من الاسلحة التقليدية القادرة على بلوغ اية نقطة في دول الخليج [٣٨].

اما الإمارات والكويت وقطر والبحرين فقد سارعت للترحيب بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به بدرجات متفاوتة ، فقد أكد رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد خلال كلمته بمناسبة

العيد الوطني لدولة الإمارات بأنها ترحب بما توصلت إليه طهران والقوى العالمية من اتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي .

كما أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة – في مؤتمر صحفي عقب اختتام الاجتماع الثالث لوزراء خارجية مجلس التعاون ودول رابطة أمم شرق آسيا الآسيان في المنامة في ٢٦ نوفمبر الماضي "إن الاتفاق النووي مع إيران يصب في استقرار المنطقة . وأشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية في تصريحات لوكالة الأنباء كونا نأمل أن يشكل هذا الاتفاق بداية ناضجة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها ، والملاحظ أن الدول الخليجية التي يوجد لديها قضايا عالقة مع طهران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الاتفاق، وهو ما يعكس افتقادها للقدرة على تغيير هذا الواقع الإقليمي أكثر من اقتناعها به .اما سلطنة عمان فقد كانت طرفاً وسيطاً بين إيران والولايات المتحدة في المحادثات الرسمية التي تمت منذ مارس الماضي، بالتوازي مع المفاوضات العلنية، الأمر الذي لم تطلع السلطنة عليه دول مجلس التعاون ، إذ أن مقتضيات السرية لم تسمح لهم بذلك، وهو ما يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بحدود التزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها، على الرغم من تصريح يوسف بن علوي وزير الدولة للشئون الخارجية بسلطنة عمان في ٢٦ نوفمبر الماضي في تصريحات صحفية ، إن ما جرى تسريبه مبالغ فيه ولا يمثل الحقيقة . وأضاف إن الأطراف التي شاركت في المفاوضات في جنيف وتوصلت إلى الاتفاق النووي الإيراني كانت لديها مصلحة مشتركة في الوصول إلى حل سياسي للأزمة، مشيراً إلى أن ذلك سينعكس على الاستقرار في المنطقة . وأضاف "هذه مرحلة جديدة يجب أن نجربها، وهي بداية لحلول سلمية لمشاكل المنطقة، فيكفينا حروباً ومواجهات، فلا أحد يريد

حروباً . وختم إن دول الخليج لها مصلحة استراتيجية في استقرار الأوضاع، وهذا أمر واضح لنا، والإيرانيون جيراننا[٣٩].

وعلى هذا الاساس ستنعكس آثار الاتفاق النووي مع طهران على الجانب الخليجي وسيفتح أبواب التنافس الاقتصادي خاصة في المجال النفطي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمتلك إيران ثاني أكبر احتياطي في الغاز الطبيعي عالميًا، وهذا ما يفسر لنا الانفتاح الغربي مباشرة على إيران بعد التوصل للاتفاق، فقد كان نائب المستشارة الألمانية أول الزائرين وتصريحاته بالتطلع إلى إبرام صفقات اقتصادية جادة وقوية مع طهران، في المقابل فإن العلاقة بين دول التعاون الخليجي – ماعدا سلطنة عمان – وبين إيران بها كثير من المشاكل والتعقيدات، ومن المعروف أن أمن الخليج مرتبط بالسياسة الأمريكية ويشكل أحد سمات نفوذها الخارجي[٤٠].

ب الدول العربية : عند النظر الى موقف الدول العربية من الاتفاق النووي الايراني مع القوى الدولية الكبرى لابد ان نضع في الحسبان طبيعة العلاقة فيما بينهما فكل الدول العربية تنظر بعين الشك والريبة الى التحركات الايرانية في المنطقة سواء في العراق و سوريا واليمن ولبنان ، وبالتالي ان مفاوضات تعزز من موقع ايران سوف تكون غير مرحب به . ولعل اكثر الامثلة تأكيداً لذلك حالتي مصر والاردن ، وهما دولتان ليس لهما حدود مع ايران ، كما انهما لا يقعان في المجمع الامني التقليدي في الخليج ولكنهما يتأثران بما يحدث في تلك المنطقة . وعلى الرغم من زيادة المخاوف لدى هاتين الدولتين بشأن تزايد النفوذ الايراني في المنطقة وما يسببه من تقويض الاستقرار فيها ، فأن التسلح النووي الايراني بالنسبة لهما ليس قضية ملحة ، اذ انه لا يشكل تهديداً وجودياً لمصر التي تؤكد التزامها بمعاهدة منع الانتشار النووي في اطار سياستها الخارجية

بينما يكمن التهديد بالنسبة لهما في السياق الاقليمي الذي سيترتب على حصول ايران على السلاح النووي وذلك في شمال افريقيا وسوريا والعراق ولبنان ، واستمرار الحرب الباردة ما بين ايران والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من التوتر ما بين الولايات المتحدة ومصر فأن كلا من مصر والاردن لن يكون لديهما خيارات كثيرة في التعامل مع تطورات الملف النووي سوى بتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة .ويدعم ما سبق التطور الاستراتيجي في العلاقات الخليجية –المصرية خاصةً بعد ٣٠ يونيو٢٠١٣ الذي اتخذ مظاهر عدة على المستويات الدفاعية والاقتصادية والسياسية وهو جزء من تفكير استراتيجي خليجي مشترك لصياغة معادلة اقليمية جديدة [٤١].

يمكن القول ان ابرام الاتفاق النووي مع ايران يحمل في طياته اثاراً ايجابية واخرى سلبية على الدول العربية ، فالإيجابية تتمثل بإمكانية التأثير الايراني على السياسة الامريكية التي تتميز بالتخبط وعدم الضبط ، فضلاً عن انه يصحح حالة الخلل القائمة في المنطقة العربية من الناحية العسكرية التي تتمثل بهيمنة قوتين لا ثالث لهما الولايات المتحدة واسرائيل ، اما الاثار السلبية فأنها تتمثل في ان ايران اصبحت قوة اقليمية يحسب لها حساب ولا يمكن تجاهلها وبالتالي امكانية زيادة تدخلها في شؤون الدول العربية ، كما أي حالة صدام مسلح ما بين ايران والولايات المتحدة او اسرائيل سوف يطالها السلاح العسكري الايراني .وعلى هذا الاساس ستكون تأثيرات الاتفاق النووي الايراني حاضرة بقوة في العلاقات ما بين ايران والدول العربية في ظل تبعية الاخيرة للولايات المتحدة وتحكمها فيها .

ب- تركيا : لم تكن تركيا بعيداً عن ما يجري من مفاوضات بخصوص البرنامج النووي مع القوى الدولية الكبرى فهي كانت تراقب عن كثب ما ستؤول اليه من نتائج ، وبحكم الجوار الجغرافي فأن تركيا

تدرك انها ستتأثر بالنتائج سواء كانت إيجابية او سلبية .

جاء الموقف الرسمي التركي من اتفاق الاطار النووي مرحبًا ومؤيدًا له، وتم الإعلان عنه بعد ساعات من عقد هذا الاتفاق، ولم يكن هذا الموقف مختلفًا عن سياسة تركيا السابقة إزاء الملف النووي الإيراني ومحاولتها ممارسة دور الوسيط في معالجة هذا الملف بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة وإيران من جهة أخرى، والاعتراف بحق إيران امتلاك الطاقة النووية السلمية. ولعل ما دفع تركيا إلى اتخاذ هذا الموقف يأتي في إطار: المسايرة التركية لسياسة وتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع ملفات المنطقة الشائكة ومنها الملف النووي الإيراني، وزيادة الاستثمار في ميدان العلاقات الاقتصادية التركية – الإيرانية ورفع الميزان التجاري بين الدولتين والانفتاح على إيران التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الدولية لتكون تركيا منفذًا مهمًا لها في ظل هذه الظروف، كما سيكون هذا الاتفاق بمثابة إعطاء الضوء الاخضر لدول المنطقة ومنها تركيا للحصول او لإنشاء مفاعلاتها النووية الأمر الذي تسعى إليه تركيا لزيادة قوتها الصناعية النووية لتوليد الكهرباء والطاقة، وسيجنبها أي اعتراض دولي على المفاعل النووي السلمي الذي تقوم الحكومة التركية ببنائه جنوب البلاد في "آكوي". فضلًا عن ذلك فإن تركيا إن كانت قد رحبت بهذا الاتفاق فإنها تعارض وترفض امتلاك إيران للسلاح النووي.

إن الموقف التركي من اتفاق الإطار النووي الإيراني لم يخرج عن سياق تطورات الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشهدها العديد من دول المنطقة وإيران قد وجدت نفسها غارقة في تفاصيل هذه الأحداث بمواقف تتراوح بين الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي وحتى بتواجد المستشارين والمقاتلين في مناطق الصراع لمساندة طرف ضد أطراف أخرى.

لهذا الاتفاق انعكاسات وآثار على تركيا والمنطقة بشكل عام، كونه يساعد إيران على التحرر من قيود العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها مما يزيد من قوتها وتأثيرها على المضيّ قدمًا لترسيخ نفوذها وهيمنتها في المنطقة وذلك سيكون على حساب المصالح التركية إقليميًا ودوليًا، وسيمنح إيران فرصة زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية مما سيدخل المنطقة في مضمار سباق تسلح شرق أوسطي، وسيعيد التنافس التركي – الإيراني على ما هو عليه لمئات السنين الفائتة، كما في حال إنهاء ملف البرنامج النووي الإيراني من الممكن أن يكون التقارب الأمريكي – الإيراني على حساب التقارب الأمريكي التركي، يضاف إلى ذلك فإن نجاح هذا الاتفاق ورفع العقوبات عن إيران سيجعلها في حل من الحاجة إلى تركيا عندما تنفتح على دول العالم الأخرى التي ستتفعل علاقات إيران الاقتصادية معها. وبالرغم من عدم اعتراض تركيا على عقد اتفاق الإطار النووي الإيراني وإعلانها على تأييد هذا الاتفاق إلا أن الواقع يعكس حقيقة أن هذا الاتفاق لم يكن ليصب في صالح دول المنطقة ومنها تركيا لما سيمكّن إيران من المضيّ في سياستها التوسعية وحلفائها المنتشرين في مختلف دول المنطقة من مليشيات وفصائل مسلحة ورجال دين وشركات تجارية[٤٢].

ت . اسرائيل : تعد اسرائيل من اكثر الدول المتخوفة من البرنامج النووي الايراني على الرغم من كونها ليس دولة جوار جغرافي لها ويعود ذلك لموقف ايران من دولة اسرائيل نفسها المتمثل بعد الاعتراف بها منذ قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ ،ودعمها لحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين ، فضلاً عن التصريحات المتكررة من قبل القادة الايرانيين بضرورة نفي اسرائيل خريطة الشرق الاوسط .

لذلك ترى اسرائيل ان اي تطور في البرنامج النووي الايراني سوف يجعل

منهـا عرضـةً للاسـتفزاز علـى اقـل تقدير . وليس ادل من ذلك ما عبر عنـه زئيـف شـيف كبيـر المراسـلين العسـكريين فـي صـحيفة هـآرتس الاسرائيلية في اسرائيل ، فأن اسرائيل تعـد القـوة الايرانيـة النوويـة الخطـر الاكبر بالنسبة لوجود اسرائيل وليس الفلسـطينيين الـذين يمكـن التعامـل معهـم ويضـيف ان اسـرائيل ليسـت وحيـدة فـي وجـه ايـران فالمشـكلة تتشارك فيها الامم المتحدة من خلال مجلس الامم المتحدة ووكالـة الطاقـة الدولية وعلى اسرائيل ان تطور قدرة الضـربة الثانيـة للتعامـل مـع الخطـر الايراني واقامة سلام مع سوريا حتى منطقة عازلة بين ايران واسرائيل[٤٣].

يمكن تلمس الموقف الاسرائيلي حيال الاتفاق النووي بما صرح بـه بنيامين نتنيـاهو الـذي كـان مـن بـين كـل رؤسـاء الحكومـات الإسـرائيلية المتعـاقبين الأكثـر تنـاولًا للمشـروع النووي الإيراني، ومطالباته بوضع حد له، بيد أنّ نتنياهو، وخلافًا لمن سبقه مـن زعمـاء إسـرائيليين، اختلـف مـع الإدارة الأميركية ورفض علنًا سياستها الهادفة إلى إيجاد حل سياسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي وتّـر علاقـات إسـرائيل مـع واشـنطن بشكل غير معهود. إذ سعى نتنياهو إلـى فـرض رؤيتـه، المتمثلـة بإزالـة البنية التحتية للمشروع النووي الإيراني كليـةً، إمّـا بضـربة عسـكرية للمنشـآت النوويـة الإيرانيـة، تقـوم بهـا الولايـات المتحـدة أساسًـا، وخصوصـاً بعـد تحريرها من عزلتها الدولية، لإرغامها على تفكيك مجمل مشروعها النووي. لذلك، عارضت حكومة نتنياهو بشدة اتفـاق جنيـف التمهيـدي الـذي تـمّ التوصـل إليـه فـي نـوفمبر ٢٠١٣، كما عارضت الأتفاق الإطاري الأخير الـذي انعقد فـي فيينـا العـام الماضـي ٢٠١٥م، واسـتتباعًا الاتفـاق النهـائي الـذي تـم التوصـل إليـه أخيـراً. ولـم يختلـف موقـف الاحـزاب الاسـرائيلية المعارضـة عـن ذلك اطلاقاً ، ورأتـه سيئًا جدًّا، وانتقدت، في الوقت نفسه، نتنيـاهو لفشـله فـي التصـدي للمشـروع النووي الإيراني، ولتوتيره العلاقات مع

الإدارة الأميركية، الأمر الذي أثّر في مضمون الاتفاق. فقد صرح "يتسحاك هيرتسوغ"، رئيس حزب "المعسكر الصهيوني" وزعيم المعارضة، أنّ الاتفاق النووي سيئ ويهدد أمن إسرائيل. وقال إنه، وعلى الرغم من الخلافات مع نتنياهو بشأن إدارته الملف النووي، وبشأن خلافه مع الإدارة الأميركية، فإنه عند الحديث عن أمن إسرائيل، يقف المعسكر الصهيوني موحدًا، وبكل قوة، من أجل أمن إسرائيل، وعلى الحكومة والمعارضة، على السواء، مواجهة نتائج الاتفاق على المستويين، القريب والبعيد(٤٤) . ومع ذلك يرى الكاتب جيورا ايلاند رئيس الامن القومي الاسرائيلي بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ في مقالة له بعنوان الملف النووي :خيار اسرائيل العسكري فالولايات المتحدة ارتكبت ستة خطاء جسيمة هي :

١- انها عبرت ضمنياً عن موافقتها على قيام ايران بتخصيب اليورانيوم لاغراض سلمية فكان ذلك بمثابة التنازل الاول الذي قدمته دون انتظار الرد الايراني على المقاربة الامريكية وبالتالي كان اشبه بالمكافئة المجانية .

٢-الافراط في التفاؤل فيما يخص التعاون مع الدول العربية ولاستعداد لمكافئتها على تعاونها خصوصاً مصر والمملكة العربية السعودية ان كبح النفوذ الايراني هو المصلحة الاهم بالنسبة لتلك البلدان وبالتالي فأن تعويضهم غير ضروري في الوقت الحالي . فعلى سبيل المثال كان بإمكان الولايات المتحدة ان تطلب من المملكة العربية السعودية ان تلتزم بزيادة مبيعاتها من النفط الى الهند والصين ولكن ليس بالضرورة ان تجمع بين هذا الطلب وقضية غير مرتبطة به مثل تحقيق تقدماً واضحاً في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٣- يتعلق بروسيا ، اذ تغيرت لهجة اوباما بشأنها ، بل انه اتخذ قراراً بعيد المدى بألغاء خطة نشر الصواريخ في بولندا وجمهورية

التشيك ، وفي الوقت الذي كانت فيه الادارة الامريكية الجديدة تمضي في اتخاذ تدابير بناء الثقة في التعامل مع روسيا وهو تطور ايجابي ، فأنها قامت بتكرار الاخطاء السابقة .

٤- عدم وجود قيادة واضحة لأداره الملف الايراني ، فاذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض بشكل مباشر مع ايران وان تدفع ثمناً سياسياً لذلك ، فأنه في هذه الحالة كان يجب منع خافيير سولانا المنسق الاعلى للسياسة الخارجية من المسارعة الى تحديد موعد واطار عمل لبدء النقاش مع الايرانيين . لان الايرانيون يعرفون مواطن الضعف والانقسام بين اعضائه لذلك يسارعون الى اعلان استعدادهم للتفاوض مع اي منتدى دولي بما في ذلك مجموعة الخمسة زائد واحد بمختلف القضايا مع عدا تخصيب اليورانيوم .لذا كان يجب على الولايات المتحدة ان ان تقوم بالتنسيق مع غيرها ممن شاركوا في اجتماع جنيف حول ضرورة ان تشمل المفاوضات مع ايران العديد من الموضوعات ومنها الخطة النووية الايرانية .

٥- كان استبعاد الخيار العسكري عن طاولة البحث ، فقد ادلى عدة مسؤولين امريكيين بتصريحات متناقضة ، ولكن الرئيس الامريكي ، وعلى عكس سلفه ، لم يلمح حتى الى ان الخيار العسكري مسألة فيها نظر . فلو ان الولايات المتحدة ارادت ان تتخذ خياراً عسكرياً يمكن الاعتماد عليه وتنفيذه في وقت قصير لكننا شاهدنا مؤشرات كتلك التي سبقت الحرب العراق ولكن في الواقع فأن مثل هذه المؤشرات يعني انه ليس هناك فرصة حقيقية لقيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد ايران . وقد فهم الايرانيون ذلك جيداً ، وفي المقابل تعززت ثقتهم بموقفهم .

٦- يتعلق بكوريا الشمالية فقد فسرت ايران غياب رد فعل امريكي على الاستفزازات الكورية على انه احجام عن اي نوع من المواجهة ، فقد تصورت ايران بأن الولايات المتحدة ستسعى للتوصل الى اتفاق

بـأي ثمـن تقريبـاً ويبـدو ان الولايـات المتحدة امام خيارين كلاهما يتضمن اسـتعدادها للتفـاوض مـع ايـران دون شـروط مسبقة ، لكنهمـا يختلفـان فـي مقاربتهما للمواجهة معها[٤٥] .

خلاصـة لمـا نريـد قولـه ان اسـرائيل الخوف من الاتفاق النووي مع ايران لان ذلـك يعنـي الاعتـراف بسـلمية برنامجها ، مما يعني تفنيداً لما كانت تصرح بـه من انـه يشكل خطراً علـى امنهـا ، وانهـا لـم تحصـل مـن هـذا الاتفاق على ما كانت تصبو اليه الا وهو تفكيك البرنـامج النـووي بالكامـل وهـي بـذلك تشـاطر المملكـة العربيـة السـعودية بهـذه المخـاوف ، الا ان موقفها اكثر وضوحاً من الاخيرة التي اتسـم بعـدم الـرفض تـارةً والقبـول المشروط تارةً اخرى .

٢- الانعكاسات الدولية : تتمثل الانعكاسات الدولية بالاتي :

أ- الموقـف الامريكـي : اثـار البرنامج النووي الإيراني قدراً كبيراً من الاهتمـام فـي الأوسـاط السياسـية فـي الولايـات المتحدة الأمريكيـة، ورغم أن الاهتمـام الأمريكـي بهـذا البرنـامج قـد بدأ منذ أوائل التسعينات، حيث كانت الولايات المتحدة أول من قدم العون التقنـي لإيـران مـن اجـل البـدء فـي تطـوير برنامجهـا النـووي ، وسـاهمت في بناء أول مفاعل نووي إيراني ، إلا أن ردود الأفعـال الأمريكيـة ازدادت حـدتها حينمـا أصـرت الحكومـة الإيرانيـة علـى مواصـلة العمـل فـي برنامجهـا النـووي ، ولجـأ الـرئيس الأمريكـي بيـل كلنتـون إلـى اسـتخدام إجـراءات تراوحـت مـا بـين الضـغط الشديد علـى كل من روسيا والصين لوقف تعاملهما مع إيران ،إلى فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران ، فضلاً عن التهديد بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة ضد المنشآت النووية الإيرانية [٤٦].

يكمـن القلـق والخـوف الامريكـي مـن البرنـامج النـووي الايرانـي بالدرجـة الاساس في سعي ايران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقانة النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعلها تخشى من اختلال في ميزان

القوى لصالح طهران في مواجهة تل ابيب ،فضلاً عن القلق من وصول هذه الاسلحة لأيدي الجماعات التي تعدها واشنطن ارهابية [٤٧] .ان المراجعة التي يقوم بها اوباما للبرنامج النووي الايراني تقوم على فكرتين رئيستين مختلفتين تماماً عن الافكار التي كانت الادارة السابقة تتبناها ، الفكرة الاولى ان المشكلة الايرانية لابد ان تحل في اطار اقليمي والثانية من المستحيل اقناع ايران بأي خطوة من خلال استخدام العصا فقط ، فلابد ان تكون الى جانبها الجزرة ايضاً ، وينبغي ان تكون العصا والجزرة كبيرتين بما فيه الكفاية لتدفعا ايران الى اتخاذ القرار الصحيح ، وهاتان الفكرتان التي توصلت اليهما ادارة اوباما تشكلان اساساً لتغيير ايجابي في السياسية الامريكية التي قد تؤدي الى توقف ايران عن برنامجها [٤٨].

هناك من يرى بأن الولايات المتحدة الامريكية لم تف حتى بالمعايير التي وضعتها لنفسها في الاتفاق النووي وانها قدمت تنازلات كبيرة لايران من اجل اقناعها عبر اغراقها بالحوافز ويمكن تلخيص ذلك بالاتي[٤٩]:

١- اجراءات ايران الواردة في الاتفاق طوعية وهذا ما تم ذكره في مقدمة الاتفاق المكونة من خمس صفحات .

٢- لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية اعادة فرض العقوبات بعد رفعها وهذا ورد في النقطة (٦٢)وهذا يتناقض تماماً مع مهوم (Snap back)واعادة فرض العقوبات على ايران ويمكن بأحسن الاحوال ان يؤسس لحالة تتذرع ايران بها لإيقاف تنفيذ التزاماتها .

٣- الاتفاق يمكن ايران من ايقاف تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات ، بمعنى انها ستعامل مع اعادة ادخال او فرض عقوبات نووية جديدة على انها ارضية او سبب لإيقاف تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق كلياً او جزئياً.

٤- لن يسمح بمفتشين امريكيين على الاطلاق وقد ورد ذلك في

الاتفاق تحت عنوان التكنولوجيا الحديثة والتواجد طويل الامد .

٥- ستحمي الولايات المتحدة الامريكية البرنامج النووي الايراني من أي عملية تخريب ، وقد ورد ذلك تحت عنوان السلامة واجراءات الوقاية والامن في النقطة (١٠)في الفقرة الثانية والثالثة وبموجب هذه الفقرة هناك التزامات على الولايات المتحدة والاخرين بحماية البرنامج النووي فقط وانما المنشآت الفعلية والاجهزة من أي عملية تخريب سواء عبر القصف او الهجوم الالكتروني .

٦- ايران تفتش نفسها ، من المعروف ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دوراً مهما في هذا المجال ، وتبين ان هناك اتفاقاً سرياً بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية مضمونه ان ايران هي من تفتش نفسها في موقع بارتشين العسكري .

٧- لم تعد القيود على نشاطات ايران الصاروخية ملزمة وهذا ما ورد في قرار مجلس الامن الدولي رقم(٢٢٣١)للمصادقة على الاتفاق النووي في الملحق (ب) الفقرة (٣) الذي ينص على ان ايران مدعوة الى عدم القيام بأي انشطة متصلة بالصواريخ الباليستية وهو بذلك يختلف عن قرار مجلس الامن رقم (١٩٢٩) الصادر استنادا للفصل السابع في عام ٢٠١٠ الذي كانت صياغته لا يجوز لايران ان تقوم بأي انشطة تتعلق بالصواريخ الباليستية ، والفرق واضح ما بين الصياغة في القرار الاول والقرار الثاني ، فالأولى لغتها غير ملزمة والثانية قاطعة في المنع.

وبمجرد التوصل للاتفاق النووي شرعت ادارة الرئيس اوباما في حملة تسويقية ضخمة لترويج الاتفاق وكانت تهدف من ذلك تحقيق ثلاثة اهداف هي[٥٠]:

١- التغطية على حجم التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة من اجل الوصول الى الاتفاق والتغطية على الثغرات الموجودة التي تم اختلاقها

عمداً من اجل اقناع الجانب الايراني .

٢- التأكيد على ان ما يجري هو انجاز تاريخي لادارة اوباما .

٣- الحشد باتجاه الدفع قدماً بالاتفاق لتنفيذه.

يبدو ان ادارة الرئيس اوباما تعرضت للحرج الشديد من هذا الاتفاق على مستوى الداخل وتحديداً من قبل الجمهوريين الذين عدو ذلك بمثابة اذلال لهيبة الولايات المتحدة وعلى مستوى الخارج من حلفائها في الشرق الاوسط اسرائيل ودول الخليج العربي الذين وجدوا في الاتفاق تخلياً عنهم ، وامام هذا الضغط الداخلي والخارجي وضعت ادارة الرئيس اوباما عدداً من الاستراتيجيات للتعامل مع ايران بعد الاتفاق وتتركز في معظمها على تعيين الفرص وتحديد المخاطر وتقوم على ستة اعمدة هي :

١- قوية الاتفاق النووي، بشروط مؤثِّرة وطويلة المدى تضمن التزام إيران.

٢- التعاون مع إيران في القضايا ذات المصالح المشتركة، لجلب الاستقرار للشرق الأوسط من جهة، وزيادة فرص جعل إيران معتدلة وأكثر تعاونًا.

٣- مواجهة السياسة الإيرانية التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية، ومن أهمها سياسة دعم الوكلاء في المنطقة.

٤- المحافظة على التزام الإدارة الأميركية نحو شركائها في المنطقة، لردع العدائية الإيرانية وثني حلفاء أميركا عن القيام بخطوات تزعزع الاستقرار في المنطقة.

٥- الاستفادة من الاتفاق لتعزيز قواعد عدم الانتشار النووي، والحيلولة دون قيام دول أخرى في المنطقة بانتهاج نفس السياسة الإيرانية.

٦- الاستفادة من الاتفاق من أجل إعادة التركيز على آسيا وأوروبا، وزيادة النفوذ الأميركي مقابل روسيا والصين[٥١].

نستطيع القول بأن الولايات المتحدة اجبرت على الدخول في المفاوضات

بحكم تعرضها لانتكاسات في سياستها الخارجية وفشلها في ادارة الكثير من الملفات في العراق ، وافغانستان ، والفلسطينيين والإسرائيليين ،والازمتين الكورية و الأوكرانية ، يقابل ذلك تعنت ايراني في مواصلة تطوير البرنامج النووي رغم العقوبات المفروضة ، وتعاظم دورها الاقليمي في الشرق الاوسط . لقد كان من نتاج ذلك الدخول على الولايات المتحدة تعرضها للحرج والضغط الشديين على مستوى الداخل من قبل معارضي الاتفاق الا وهم الجمهوريين الذين يرونه بمثابة الاذلال لها ، وعلى مستوى الخارج من قبل حلفائها في الشرق الاوسط وعلى رأسهم اسرائيل والدول الخليجية الذين وجدوا فيه تخلياً واضحاً عنهما.

ب- الاتحاد الاوربي :يعد الاتحاد الاوربي من المعنيين بالبرنامج النووي له ومن المتابعين لمسيرته ، فهي ترى نجاح ايران في تطوير برنامجها النووي يؤثر على امن واستقرار اوربا، فتشعر بأنها امام تحدي امني صعب . الامر الذي يتطلب منها ان تكون فاعلاً مؤثراً في حل ازمة البرنامج النووي وتطويقها . لأن ايجاد الحل الناجع يساعد دول الاتحاد على تعزيز مكانتها على المستوى الدبلوماسي والسياسي والامني ، وبعكس ذلك فسيكون للفشل انعكاسات سلبية لدى شعوبها شبيهة بانعكاسات فشل التسعينيات من القرن الماضي بقضايا يوغسلافيا وكوسوفو وحرب الخليج الثانية[٥٢] .

ثمة تقارب اوربي اميركي حول البرنامج النووي الايراني ، اذ يرون ان امتلاك ايران للسلاح النووي من شأنه ان يصعد من التوتر القائم في المنطقة ولاسيما في طبيعة النظرة لإسرائيل مما يهدد مسيرة السلام الهشة الى جانب ذلك فأنه سوف يؤدي الى سعي الكثير من الدول في اسيا الى امتلاك السلاح النووي وهذا يهدد السلام العالمي ويهدد مصالحهما ، و حسب رؤيتهما فأن اسيا تمثل منطقة الصراع الكونية في المستقبل .ولعل من نقاط الاقتراب

الاخرى بينهما هي ان حجة ايران الخاصة بامتلاك التقنية النووية لغرض استعمالها في توليج الطاقة هي حجة واهية وكونها تمتلك النفط ومشتاقته الذي يمثل ارخص مصادر الطاقة فيما يكون الانفاق على التقنية النووية باهضاً مما يضعف الاقتصاد الايراني ويزيد اعداد الفقراء فيها[٥٣] .

تمثلت الفلسفة التفاوضية الأوروبية، وكذلك السياسة الأوروبية المزدوجة التي تبناها الاتحاد الأوروبي تجاه إيران، وهي السياسة المسماة بسياسة «العصا والجزرة»، والتي انتصرت على خيار التدخل العسكري الذي كان يمثل موضع تفكير في توقيت معين من قبل بعض دول الأعضاء بحلف الناتو، ومن قبل بعض دول المنطقة مثل إسرائيل وغيرها.

وفي وسط هذا المناخ المحتدم والمصالح المتشابكة، عمل الاتحاد الاوربي دائماً على خلق حالة الحوار البناء مع إيران، وهو حوار تعرض لموجات كثيرة ارتفاعا بين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ و٢٠١٣ – ٢٠١٥ وانخفاضا ما بين الفترات سالفة الذكر، وهو ما صعب من الدور التفاوضي. ولكن نجح الاتحاد الاوربي عموماً في التوصل إلى حوار بناء يتسم بالفاعلية.

وانتهج الاتحاد الأوروبي سياسة ذكية ذات وجهين: الأول تفاوضي والآخر عقابي. فلم يكتف الاتحاد بتوجيه وتنفيذ عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكنه سعى نحو فرض عقوبات ذاتية على طهران بالتنسيق مع الجانب الأميركي، وهي عقوبات تم تعزيزها بداية من ٢٠١٠ – ٢٠١٢ وكان لها تأثيرها المباشر ليس فقط على الاقتصاد الإيراني فحسب ولكن أيضا على دوائر السلطة هناك.

ونجح الاتحاد الاوربي ، من ناحية أخرى، في تأكيد وتعزيز موقفه كوسيط نزيه بين الشركاء الدوليين الأساسيين (روسيا والصين) من جانب، والأميركيون من جانب آخر في محاولة منه لإيجاد مكانة مناسبة لها في الملف التفاوضي مع إيران مع

احترام التوازنات الجغرافية الأخرى في المنطقة. وكان الاتحاد الاوربي يسعى من خلال موقفه هذا إلى الحفاظ على النسيج المجتمعي للمنطقة التي تشهد حالة من عدم التوازن على خلفية الوضع في العراق. فضلاً عن الأزمة الأوكرانية التي بدأت هي الأخرى في فرض نفسها على الساحة الدولية منذ ٢٠١٤ وهي الأزمة التي فرضت نفسها كذلك على عدد من التوازنات في ملفات دولية أخرى مهمة داخل وخارج نطاقها الإقليمي.

من الأسباب المهمة الأخرى في نجاح الحوار، تمتع الفريق التفاوضي الأوروبي بتركيبة متنوعة ومهنية إلى حد كبير يغلب عليه الطابع الموضوعي، بعيداً عن المصالح الخاصة لكل دولة من دول الاتحاد. فقد ضم الفريق التفاوضي الأوروبي أعضاء من ألمانيا، القوية اقتصاديا، وفرنسا وبريطانيا، القوتين النوويتين، أي أننا أمام فريق مهني ومتنوع هذا بالإضافة إلى الدور الفاعل للسيدة فيدريكا موغيريني، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. وكان هناك دور فاعل آخر لخافيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي الأسبق، الذي كان حاضرا وبقوة هذه المفاوضات عبر الهاتف نظرا لقوة علاقته بالجانب الإيراني(٥٤).

ت- روسيا

تتحكم الجغرافيا السياسية في العلاقات التي تربط ما بين روسيا وايران التي اخذت تترسخ اكثر فأكثر بعد تسعينيات القرن الماضي ، فالموقع الجيوستراتيجي لايران في الشرق الاوسط واسيا الوسطى لم يغب من مخيلة صناع القرار في روسيا ،ولاسيما بعد ان شعرت الاخيرة بأنها في مواجهة تهديدين استراتيجيين الاول في هو محاصرتها من قبل الولايات المتحدة عبر تمدد حلف الناتو الى دول مجاورة لروسيا ، والثاني هو النشاط المتزايد للتنظيمات الارهابية التي اخذت تنتشر في معظم دول اسيا الوسطى ، ولهذا ترى في ايران صمام امان ، اذ

ان ايـران علـى خـلاف عقائـدي وسياسـي مـع اغلـب هـذه التنظيمـات وهـي ايضـا فـي مواجهـة ملموسـة مـع المشـروع الامريكـي الـذي يهـددها فـي الوقت نفسه بالعقوبات والحصار .

ونتيجـةً لـذلك تحـرص روسـيا علـى استمرار علاقاتها مع ايران بما يسمح بتمـدد نفوذهـا الـى الشـرق الاوسـط ، ويمكـن الاسـتدلال علـى ذلـك بالتفاهمـات القائمـة بينهمـا فـي الكثيـر المواضـيع منهـا سـوريا والعـراق وافغانستان ومحاربة الارهاب كما هو لحال في مواجهة داعش[٥٥] .

ولا تمثـل سياسـة روسـيا ازاء ايـران بواقـف او التزامـات تجاريـة او نفطيـة او عسـكرية بقـدر مـا هـي اسـتجابة لتطـورات العلاقـة مـع الغـرب ، وتغيرات المصالح الروسية ، في هذا الاطار يلاحظ ان روسيا وافقت على معظم العقوبـات الدوليـة السـابقة التـي فرضـت علـى يران وهـي لـم تسـع الـى صدام مع الغرب في هذا الصدد ولا تريـد ان تمتلـك ايـران المجـاورة لهـا قنبلـة نوويـة وقـد حاولـت روسـيا ان تـؤدي دور الوسـيط مـن خـلال اقتـراح تخصـيب اليورانيـوم علـى الاراضـي الروسية وهذا مـا رفضـته ايـران بشـدة كمـا تـأخرت موسـكو فـي انجـاز المراحـل النهائيـة لمفاعـل بوشـهر لأكثـر مـن سـبع سـنوات بسـبب الضـغوطات الغربيـة والاسـرائيلية ، ولكـن سـرعان مـا تغيـر موقفهـا علـى اثـر اشـتداد التصـادم مـع الولايـات المتحـدة بعـدما اصـرت الولايـات المتحدة على توسيع حلف الناتو في اسـيا الوسـطى والقوقـاز[٥٦] . ثمـة وجهتان مختلفتان بخصوص الموقف الروسـي مـن الاتفـاق النـووي الاولـى ترى بأن روسيا تخشى من توقيع هذا الاتفـاق لكـون ايـران سـوف تصـبح بموجبـه قـوة عسـكرية نوويـة وربمـا تكون حليفة للعرب والولايات المتحدة وهـذا مـا يشـكل خطـراً علـى امنهـا القومي . كما لا توجد دلائل على ان موسكو ساعدت على في حل بعض القضـايا العالقـة او اقترحـت مـا مـن شـأنه ان يسـهل عمـل المفاوضـات ، بل ان هناك ما يؤكد على ان موسكو

حاولت عرقلة الاتفاق من خلال بعض الممارسات ابرزها:

١- اعلنت موسكو في منتصف تشرين الثاني من عام ٢٠١٤ ، توقعيها اتفاقاً ضخماً مع ايران لأنشاء مفاعلين اضافيين في بوشهر مع امكانية التوسع ليصل العدد الى(٦)مفاعلات لاحقاً ، علما ان بأن الموعد النهائي لمفاوضات فيينا في ٢٤ / تشرين الثاني ٢٠١٤ .

٢- في منتصف نيسان من عام ٢٠١٥ اعلنت موسكو عن رفع الحظر الاحادي المفروض على ايران من عام ٢٠١٠ على تسليم منظومة الدفاع الصاروخية (س – ٣٠٠)وشجعت بهذه الخطوة ايران على اتخاذ مواقف اكثر تشدداً .

٣- اعلنت موسكو في بداية حزيران من عام ٢٠١٥ عن اتفاق تبادل النفط مقابل السلع مع الجانب الايراني وسيتم تنفيذه بعد اسبوع[٥٧].

اما الوجهة الثانية فأنها ترى بأن روسيا لم تكن منزعجة تماماً من الاتفاق النووي ، وما التصريحات التي ادلى بها المسؤولون الروس اثناء التفاوض الا دليلاً على ذلك ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عقب اعلان الاتفاق ، اذ صرح ان هذا الاتفاق يلغي حاجة الحلف الاطلسي لمشاريع الصواريخ الباليستية في اوربا ، وان المنطق الذي تذرعت به الولايات المتحدة لأقامة ذلك الدرع الصاروخي هو لمواجهة تحدي الصواريخ الايرانية قد زال بعد الاتفاق مع ايران[٥٨]. ويعتقد البعض ان الموقف الروسي لم يكن نابعاً من قناعة روسية بقدر ما يتمثل في مشكلة محدودية الخيارات المتاحة امامها لناحيتين هما :

١- محاولة عرقلة الاتفاق لا تثير غضب الولايات المتحدة فقط وانما الصين ايضا التي تعد المستفيد الاكبر من الاتفاق فالصين لا يمكن الاستهانة بها في الحسابات الروسية كونها تعتمد عليها في التخفيف من اضرار العقوبات المفروضة عليها .

٢- عرقلة الاتفاق عملياً وافشاله قد ترفع من اسهم الخيار العسكري الامريكي في مواجهة ايران وهذا ليس في صالح روسيا في هذه المرحلة تحديداً[٥٩]. وبحكم العلاقات التاريخية والجوار الجغرافي وتشابه التحديات والتوجهات يرى الكثير ان الاتفاق النووي سوف يعزز من العلاقات ما بين روسيا وايران وذلك من خلال[٦٠]:

١- ان رفع العقوبات عن ايران والاعتراف بشرعية برنامجها النووي سيسمحان لأيران بالاستفادة من كل عائدات النفط للاستثمار في مجال الطاقة النووية ، وستحقق مع روسيا تقدماً تجارياً هائلاً في هذا المجال لاسيما وان روسيا تقدم افضل العروض في هذا المجال .

٢- لم تتضرر روسيا من رفع العقوبات عن ايران حتى وان كان هناك انفتاحاً ايرانياً امريكياً ، كما انها أي روسيا على يقين من ان ايران لا تتخلى عنها في المجال العسكري وهي الشريك الثالث لها بعد الصين والهند ، وقد بلغت ارباح روسيا من التعاون العسكري مع ايران نحو (١١-١٣)مليار حتى عام ٢٠١٢ ، وسوف يستمر هذا التعاون لسببين الاول ان الغرب نفسه لن يقدم لايران كل ما تحتاج اليه من ترسانة عسكرية ، والثاني ان ايران نفسها لا تثق بالغرب ولا يمكن ان تربط مستقبل قدرتها العسكرية به .

صفوة القول ان روسيا لم ولا تفرط بأي حال من الاحوال في علاقتها مع ايران وحتى ولو كان هناك انفتاحاً ايرانياً امريكياً كما يتصوره البعض لأنها بحاجة ماسة لدولة قوية تساعدها في تثبيت دعائم الامن في اسيا الوسطى والقوقاز و في الوصول الى الشرق الاوسط الذي اخذ يمثل مجالاً حيوياً لروسيا ، وهذه الدولة هي ايران ذات الحضور الوضح في هذه المناطق، وبالتالي فأن العلاقات الايرانية الروسية لا تتأثر بهذا الاتفاق وانما سوف تشهد افاقاً اوسع بحكم المصالح الكبيرة التي تجنيها روسيا منه .

ث- الصين : عند الحديث عن الصين وموقفها من الاتفاق النووي مع ايران ، تجدر الاشارة الى انها تتمتع بعلاقات قديمة تعود لسنوات الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨عندما عزفت الشركات الغربية عن تجهيز ايران بالأسلحة فقدمت لها الاسلحة في بعض الاحيان بصورة مباشرة وفي احيان اخرى عن طريق كوريا الشمالية لتشمل الاسلحة الثقيلة والخفيفة ، كذلك تعد إيران سوقًا كبيرًا لتصريف المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة التي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي الحالي، بجانب تولي الصين التعاون لتنفيذ ما لا يقل عن ١٠٠ مشروع خاص بتطوير شبكات السكك الحديدية والأنفاق في جميع أنحاء إيران . لم تقتصر جهود الصين في تأسيس القدرات النووية الإيرانية، حيث تمحورت هذه الجهود في الدعم المادي المباشر مع البدء في البرنامج النووي الإيراني، والدعم الدبلوماسي المُتمثل في سعيها الدؤوب، بصحبة روسيا، لعرقلة قرارات مجلس الأمن، وإضعاف تأثير العقوبات[٦١] ، وانما امتد الى اسهام الصين خلال المراحل المختلفة للمفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشنطن وطهران لاسيما خلال المرحلة النهائية الأكثر تعقيدًا، وقامت بكين بعد التوصل إلى خطة العمل المشتركة (JPOA) في نوفمبر/تشرين الثاني من العام ٢٠١٣، بطرح إطار تفاوضي للوصول إلى الحل الشامل يقوم على خمس نقاط، هي:

١- لالتزام بالحوار بين مجموعة (٥+١) وإيران.

٢- السعي نحو حلٍّ شامل وعادل ومناسب وطويل المدى.

٣- اتباع مبدأ الحل خطوة خطوة وبشكل تبادلي.

٤- خلق مناخ مناسب للحوار والتفاوض.

٥- اتباع نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للموضوع[٦٢].

من الواضح أن هناك اهتماماً وحرصاً صينيًّا على الوصول إلى اتفاق بين واشنطن وطهران، ولاشك أن جزءً من الاهتمام الصيني يعود إلى التصورات الموجودة عن الانعكاسات الإيجابية المنتظرة لهذا الاتفاق على الصين. أمَّا النقطة الأهم بالنسبة إلى دور الصين في التوصل إلى الاتفاق فهي طرح إعادة تصميم قلب مفاعل أراك للمياه الثقيلة ، هذه المنشأة قادرة على إنتاج البلوتونيوم الذي يُستخدم عادة لصنع القنبلة النووية أي للاستخدامات العسكرية، وقد كان مفاعل أراك يشكِّل عقبة جدية أمام تقدم المفاوضات إلى أن طرحت الصين فكرة إعادة تصميم قلب المفاعل لكي يصبح غير قادر على إنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية. وبموجب نص الاتفاق هناك الكثير من المسؤوليات المشتركة الملقاة على عاتق الدول التي شاركت في المفاوضات (٥+١) للتوصل إلى الاتفاق النووي لاسيما في مجال التعاون النووي السلمي والمساعدة التقنية والفنية لإيران. عدا ذلك فإن الدور الأبرز للصين يكمن في قبولها بأن تقوم بالفكرة التي كانت قد طرحتها سابقًا خلال المفاوضات وهي إعادة تصميم قلب المفاعل، وسيكون للصين دور قيادي في هذا المشروع. وبموجب الاتفاق فقد عقد كل من الصين وإيران والولايات المتحدة اجتماعًا ثلاثيًّا قبل أيام لمناقشة هذه المسألة ، واتفقوا في نهايته على شكل ونوع التعاون التقني الذي سيُعتمد لإنجازه. وستقوم الصين أيضاً ببناء مفاعلين نوويين صغيرين بطاقة ١٠٠ ميغاواط لكل منهما، بالإضافة إلى أن الحكومة الإيرانية ستنظر في إمكانية منح الصين مشروع بناء مفاعلين نووية كبيرين بحجم ١٠٠٠ ميغاواط لكل منهما[٦٣] .

وتجد الاشارة الى الصين لا تختلف عن روسيا وايران في مواجهة الهيمنة الامريكية على العالم ، وفي رفض الاحادية والدعوة لعالم متعدد الاقطاب ، فضلا عن شعورها بالقلق

من اثر اعلان اوباما عن استراتيجيته الجديدة بالتحول الى اسيا والمحيط الهادي ، فبات عليها الاهتمام بتطوير علاقاتها مع ايران وبالتنسيق مع روسيا وقد تجلى هذا الموقف بشكل اكثر وضوحاً في الموقف من النظام السوري وفي الفيتو المشترك اكثر من مرة في مجلس الامن لمصلحة النظام السوري .ولما كانت الاستراتيجية الامريكية الجديدة تدعو الى مشروع امريكا الموحدة القوية وترى ان من اهداف هذه الاستراتيجية دعم الحلفاء والشركاء ومنع ايران من الحصول على قدرات نووية ومواجهة قوة الصين الناهضة فأن من الطبيعي ان تتعاون الصين وايران لمواجهة مثل هذه التوجهات الاستراتيجية الامريكية التي تجعلهما في خندق واحد من الاستهداف وتعتقد الصين ان توسيع تعاونها مع روسيا وايران ويمكن ان يحفظ الحد الادنى من التوازن لإحباط المساعي الامريكية[٦٤]. وهكذا تعاملت الصين مع الاتفاق النووي بدبلوماسية الربح والخسارة ، اذ ترى رجحان كفة الربح على كفة الخسارة ، ويمكن ايجاز ابرز ما يتحقق للصين من الاتفاق النووي بالاتي[٦٥]:

١- استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني الرخيص بموجب الاتفاق، ومن المتوقَّع في حال حصول تقدم في تنفيذ الاتفاق النووي أن تُرفع العقوبات عن تصدير إيران للنفط مع حلول نهاية هذا العام (٢٠١٥) أو الربع الأول من العام (٢٠١٦)، سيؤدي ذلك بالتأكيد إلى زيادة كمية الإنتاج والتصدير وسيؤثِّر ذلك بدوره على أسعار النفط الأمر الذي سيتيح للصين بطبيعة الحال استيراد المزيد من النفط من إيران وبأسعار رخيصة، وهذا بحد ذاته مكسب للصين التي تأتي في المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط الإيراني.

٢- سوف يؤدي الى زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري سيمكن الاتفاق النووي الصين من الحصول على حصة كبيرة سواء في مجال المال أو الأعمال أو الاقتصاد أو

التجارة. وفقاً لنائب الرئيس الإيراني، ورئيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية علي أكبر صالحي، من المتوقع أن تقوم الصين ببناء مفاعلين من أصل(٤)مفاعلات نووية جديدة سيتم إنشاؤها في إيران خلال السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة . هذا بالتأكيد فضلاً عن التواجد الصيني الكبير في إيران خلال العقد الماضي لاسيما في مجال البنى التحتية ومشاريع الطاقة والإنشاءات. كما سيزيل الاتفاق العقبات التي كانت مفروضة سابقا على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين لاسيما مع وجود طموح برفعه إلى حدود (٢٠٠)مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤، أي بفارق(١٦٤)مليار عن حجم التبادل التجاري الحالي بين البلدين .

٣- بعد ان تمكنت الصين من بناء علاقات تجارية واستثمارية مع طهران وبالاستفادة كذلك من النفط الإيراني على الرغم من العقوبات المفروضة على الأخيرة، وقد تسبَّب الموقف الصيني في كثير من الأحيان في زيادة عوامل التوتر المتأتية من قضايا مختلفة مع واشنطن، أما بعد ان تم الاتفاق اليوم على الملف النووي الإيراني، فسيسهم ذلك بالتأكيد في إزالة عامل من عوامل التوتر بين واشنطن وبكين وربما يفتح باباً من أبواب التعاون كما هو الشأن في ملف مفاعل أراك.

٤- ان للاتفاق انعكاسات جيوبوليتيكية على وضع ودور الفاعلين الإقليميين والدوليين لاسيما في منطقة الشرق الأوسط. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الاتفاق قد يُعدُّ في أحد جوانبه انعكاسًا لسياسة الانسحاب الأميركي من المنطقة فضلاً عن كونه عاملًا مهماً من عوامل تعزيز العلاقات الثنائية الصينية–الإيرانية سياسيًّا واقتصادياً وتجارياً وأمنياً، فإن ذلك يعني تعزيز موقع ودور الصين في الشرق الأوسط، ومن ذلك أن العلاقات الممتازة مع إيران ستخدم أيضاً سياسة أمن الطاقة الصيني سواء عبر البر أو البحر.

٥-يعد موقع إيران الجغرافي على طريق الحرير القديم عاملاً حاسماً في مبادرة طريق الحرير الجديد الصينية التي تختصر بمدلول (حزام واحد، طريق واحد)؛ وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي بين منطقة شرق آسيا وأوروبا عبر الشرق الأوسط من خلال إقامة سلسلة من مراكز الطاقة والتجارة والاستثمار على طول هذا الخط.

النتائج توصل الباحثان الى جملة من النتائج يمكن ايجازها بالاتي :

١-:اتضح من خلال البحث ان البرنامج النووي شكلاً هدفاً لكل الحكومات التي توالت على حكم ايران من عام ١٩٥٧ وحتى الوقت الحاضر ، وسعوا الى الحفاظ عليه كمكتسب وطني لا يمكن التنازل ، رغم العقبات التي اعترضته ، ونعتقد بأنه سوف يبقى كذلك حتى في المستقبل القريب.

٢- ترى ايران بأن امتلاكها للتقانة النووية سوف يعزز من مكانتها ليس في المجالات الزراعية ، والطبية والعلمية فحسب بل يعطيها نوعاً من القوة يجعلها بمأن عن التهديدات التي تحيط بها .

٣-لم يتغير موقف ايران من سلمية برنامجها النووي ، وتؤكد دائما انها بعيد كل البعد عن عسكرته ،وان ما يثار حوله يحتاج الى ادلة وبراهين وبالتالي هي مجرد ادعاءات.

٤-يعد الاتفاق النووي ما بين ايران والقوى الدولية (٥+١) انتصاراً لأيران لأنه لم يفكك البرنامج النووي بل قيده لفترة محددة كما انه سمح لايران بتخصيب اليورانيوم بنسبة اقل(٤%) وايضا هذه النسبة مقيدة بفترة محددة ، الى جانب ذلك رفعت العقوبات الاقتصادية عنها ورفع الحصار عن الاموال المجمدة .

٥-كانت ومازالت روسيا الداعم الاكبر للبرنامج النووي الايراني بحكم المصالح التي تربطها بأيران ، وتشاركهما في الكثير من القضايا الاقليمية والدولية ، وحتى مع اتفاق ايران مع القوى الكبرى فلا يمكن لروسيا ان تتخلى عن ايران بهذه

السهولة لان الاقتصاد سوف يكون حاضراً وبقوة في طبيعة العلاقات بينهما .

٦-سبب الاتفاق النووي حرجا شديداً لادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما لانه لم ينجح في تفكيك البرنامج النووي الايراني ولم يستطع ايقاف التخصيب مما عد ذلك بمثابة اذلالاً لهيبة الولايات المتحدة ، كما ادى خلق حالة من الشكوك لدى حلفاءها في الشرق الاوسط اسرائيل والدول الخليجية .

٧-يبدو ان الاتفاق النووي الايراني سوف يعزز من مكانة الصين ويخلق لها فرصاً اقتصادية كبيرة مما يجعل العلاقات بينهما اكثر ايجابية .

Research Summary

Iran's nuclear agreement and its regional and international repercussions

A study in geopolitics

Prof.Dr. Adnan Kadhim Jabbar Al- Shibani Assistant Professor. Dr. Vian Ahmed Mohammed Launde
University of Muthanna
University of Baghdad

This research argues that the Iranian nuclear program is one of the complex files that has preoccupied analysts and decision-makers worldwide since its inception and until the final agreement on 14 July 2015. The views varied between Iran and the international forces opposed to it, and it almost became a major crisis if not serious desire From both sides to rely on the successful negotiations to end the prolonged standstill. The research found several results, including that the nuclear program was the target of all the governments that ruled Iran, and sought to preserve it as a national asset that can not be waived, despite the obstacles that I have encountered, and we believe that it will remain so even in the near future. Iran's position on the peacefulness of its nuclear program has not changed, and it always affirms that it is far from its military, and that what is being raised around it needs evidence and proof, and therefore is merely an allegation. The nuclear agreement between Iran and the international powers (5 + 1) is a victory for Iran because it did not dismantle the nuclear program but limited it for

a limited period. It also allowed Iran to enrich uranium by a lower rate (4%). Russia is the biggest supporter of Iran's nuclear program because of its interests with Iran and their involvement in many regional and international issues. Even with Iran's agreement with the major powers, Russia can not easily abandon Iran because the economy will be present and strong in the region. Nature Relations between them. The nuclear deal was so critical to US President Barack Obama's administration that he did not succeed in dismantling Iran's nuclear program and could not stop enrichment, which was a humiliation for the United States, and created doubts among its Middle East allies Israel and the Gulf states. Iran will strengthen China's position and create great economic opportunities, making their relations more positive.

المصادر والهوامش

(١) مصطفى ابراهيم سلمان ، البرنامج النووي الايراني : رؤية اسرائيلية ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد (٦) ، ٢٠٠٧، ص ٨ .

(٢) رائد حسين عبد الهادي حسنين ، البرنامج النووي الايراني و انعكاساته على الامن القومي الاسرائيلي ١٩٧٩ – ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الآداب ، جامعة الازهر ، فلسطين ، ٢٠١١، ص٣١.

(٣) محمد سالم احمد الكواز ، البرنامج النووي الايراني النشأة – التطور – الدوافع ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الدولية و الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٢ – ٢٣٣.

(٤) مصطفى ابراهيم سلمان ، مصدر سابق ، ص ٨.

(٥)عبد الخالق شامل محمد ، البرنامج النووي و خيارات السياسة الامريكية في التعامل مع ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية ، العدد (١)، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٩.

(٦) عصام نايل الجمالي ، تأثير التسلح الايراني على الامن الخليجي منذ الثورة الاسلامية ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) عمادة الدراسات العليا ، جامعة مؤته ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٦ – ٥٧.

(٧) مصطفى ابراهيم سلمان ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٨) عبد الخالق شامل محمد ، مصدر سابق ، ص ٣١٠.

(٩) عطا محمد زهرة ، البرنامج النووي الايراني بين اشكاليات الواقع و احتمالات المستقبلية ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٦.

(١٠) محمد صادق اسماعيل ، تطور البرنامج النووي الايراني ، المركز العربي للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، الخميس ٢٨ يونيو ٢٠١٢ ، متوفر على الرابط : : sit /index.shp?go=news ./www.//acpss.net

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) زينب عباس حسن ، تاريخ الملف النووي الايراني و انعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية و امن المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٥ ، مجلة الآداب ، جامعة البصرة ، العدد (٧٤) ، ٢٠١٥ ، ص ٩٩.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٩– ١٠٠ .

(١٤) عبد الله فالح المطيري ، امن الخليج العربي و التحدي النووي الايراني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ،

جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، ٢٠١١ ، ص ٥١.

(١٥)عطا محمد زهرة ،مصدر سابق ،ص١٩-٢٣.

(١٦) مصنع ايراني لإنتاج الماء الثقيل و واشنطن تبحث العقوبات ، متاح على الرابط .

http://www.isiamweb.net/ramadan/index.php

(١٧)عامر عباس ، البرنامج النووي الايراني في ضوء القانون الدولي ، ط١ ،سلسلة ابحاث ودراسات ،منشورات زين الحقوقية ، بيروت ،٢٠١٢،ص٧٥.

(١٨) رائد حسين عبد الهادي حسنين ، مصدر سابق ،ص٢٠.

(١٩) عطا محمد زهرة ، مصدر سابق ، ص ١٩ – ٢٣ .

(٢٠)رائد حسين عبد الهادي حسنين ، مصدر سابق ،ص٢١.

(٢١) عمار حميد ياسين ، البرنامج النووي الايراني و انعكاساته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسة الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٩) ، ٢٠١١، ص ٨٦.

(٢٢) احمد ابراهيم محمود ، البرنامج النووي الايراني : بين الدوافع العسكرية و التطبيقات السلمية ، مختارات ايرانية ، العدد (٦) مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٥٤ – ٥٧ .

(٢٣)عمار حميد ياسين ، مصدر سابق ،ص٨٧.

kaveh .L .Afrasiab i ,Iran's Nuclear program ,2006 ,p 11-21 (24

(٢٥) عطا محمد زهره ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٢٦) مثنى حمدي توفيق ، البرنامج النووي الايراني بين المانع الغربي و الطموح الايراني ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية ، العدد (١) ، ٢٠٠٩ ، ص ١٦٠ – ١٦١ .

(٢٧) غازي صالح بني ملحم و فايز عبد المجيد الصمادي ، البرنامج النووي الايراني و امن الخليج العربي (دراسة تحليلية) مجلة المنارة ، جامعة العلوم و التكنولوجية الاردنية ، المجلد (١٥) ، العدد (٣) ٢٠٠٩ ، ص ٩٣.

(٢٨) سعد مجبل فلاح ، البرنامج النووي الايراني و اثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٢) ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ ، ص٤٢.

(٢٩) عمار حميد ياسين ، مصدر سابق ، ص ٩٣.

(٣٠) سعد مجبل فلاح ، مصدر سابق ، ص ٤٢ -٤٦.

(٣١) محمد السعيد عبد المؤمن ، المرونة الشجاعة المقدرات الايرانية في مواجهة احتمال تحول تاريخي ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، المجلد (٥٠) ، العدد(١٩٩)، ٢٠١٥ ،ص١٠-١١.

(٣٢)ابراهيم الغيطاني ، تحول مشروط : التأثيرات الاقتصادية لرفع العقوبات عن ايران ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد (٥٠)، العدد(٢٠١)، ٢٠١٥ ، ص١٥٤.

(٣٣) محمد عباس ناجي ، تكتيكات متعددة : كيف ادارت ايران والقوى الدولية المفاوضات النووية ؟ ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد (٥٠) ، العدد (٢٠١)، ٢٠١٥ ، ص١٥٠-١٥١ .

(٣٤)

https://marefa.org/%D8%A5%

(٣٥) فاطمة الصمادي ، الاتفاق النووي الايراني : مخاوف وصراع على المكاسب السياسية ، ندوة علمية اقامها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، اسطنبول ، ٥ ايلول ٢٠١٥ ، ص٢٠.

(٣٦) مالك عوني ،المعضلة الامبراطورية : خيارات ايران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل ، ملحق مجلة السياسية الدولية ، المجلد(٥٠) العدد(١٩٩)، ٢٠١٥ ،ص ٤ .

(٣٧) اشرف محمد كشك ، استعادة التوازن: المفاوضات النووية وامكانية تحقيق انفراج عربي – ايراني ، ملحق مجلة السياسية الدولية ، المجلد(٥٠) العدد(١٩٩)، ٢٠١٥ ،ص٢٧ .

(٣٨) مروان قبلان ، الاتفاق النووي الايراني وموازين القوى الاقليمية ، ندوة علمية اقامها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، اسطنبول ، ٥ ايلول ٢٠١٥ ، ص٢٧ .

(٣٩) محمد عز العرب ، التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج ، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط ، العدد (٦٢) ، ٢٠١٤ ، ص١٣٠- ١٣١ .

(٤٠) تقادم الخطيب ، الاتفاق النووي الإيراني و تداعياته على منطقة الشرق الأوسط ، متوفر على الرابط : http://www.noonpost.org

(٤١) اشرف محمد كشك ، مصدر سابق ،ص٢٨.

(٤٢) مثنى فائق العبيدي ، موقف تركيا من الاتفاق النووي الايراني الدوافع والانعكاسات ،متوفر على الرابط : http://www.turkpress.co/node/13004

(٤٣) هيجانة عدنان ، ازمة الملف النووي الايراني وسيناريوهات الموقف الامريكي

المحتمل : دراسة استراتيجية ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، المجلد (١٢)، العدد(٤٠-٤١) الاردن ، ٢٠٠٧، ص٢٣ .

(٤٤) عمرو محمد ابراهيم ، امال محمود محمد عبد المجيد ، البرنامج النووي الايراني والصراع على الشرق الاوسط ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ٢٧فبراير ، ٢٠١٦ ،متوفر على الرابط : http://democraticac.de/?p=28369

(٤٥) جيورا ايلاند ، الملف النووي الايراني :خيار اسرائيل العسكري ، سلسلة ترجمات الزيتونة ،العدد (٤٨) ، ٢٠١٠، ص٨-٩ .

(٤٦)عمرو محمد ابراهيم ، امال محمود محمد عبد المجيد ،مصدر سابق.

(٤٧)رياض الراوي ، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ، الطبعة الثانية ، دار الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق ، ٢٠٠٨، ص٢٢٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٨-٩.

(٤٩) علي حسين باكير ، الاتفاق النووي الايراني : تقييم بنية الاتفاق وفرص استمراره مستقبلاً ، ندوة علمية اقامها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ، اسطنبول ، ٥ ايلول ٢٠١٥ ص٦-٨ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٥١) فاطمة الصمادي ، ما بعد الاتفاق النووي : حسابات ايران وعلاقاتها ، مركز الجزيرة ، الثلاثاء ،٢٨ يوليو،٢٠١٥ ،ص٧ ، متوفر على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/07/2015728925459 69179.html

(٥٢) ابركان نجاة ، الملف النووي الايراني بين دبلوماسية التفاوض الاوربية وسياسة المواجهة الامريكية ، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد (١٢) ، ٢٠١٥، ص٢٩٢ .

(٥٣) عامر كامل احمد ، موقف الترويكا الاوربية من البرنامج النووي الايراني ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد(٥٠)، ٢٠١١،ص٧٢ .

(٥٤) احمد صلاح، كيف نجحت الدبلوماسية الأوروبية في تطويع إيران؟ سياسة ذكية ذات وجهين ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد(١٤٢٨٢)، ٤/يناير /٢٠١٨ متوفر على الرابط : https://aawsat.com/home/article/1132391/%D9%83%D9%8A%D9%81

(٥٥) طلال عتريسي ، الاستدارة الامريكية : موقع ايران ودورها الاقليمي في استراتيجيات القوى الكبرى ،ملحق مجلة السياسة الدولية ، المجلد (٥٠) ، العدد(١٩٩)، ٢٠١٥ ،ص٣٣-٣٤ .

(٥٦) المصدر نفسه ،ص ٣٤ .

(٥٧) علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا ، مركز الجزيرة ،٢١ ايلول ٢٠١٥ ، ص٥-٦ ، متوفر على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/2015921102685 69184.html

(٥٨) طلال عتريسي ، مصدر سابق ،ص٣٤ .

(٥٩) علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا ، مصدر سابق ص٦.

(٦٠) طلال عتريسي ، مصدر سابق ،ص٣٤.

(٦١)الصين :الرابح الخفي من الاتفاق النووي الايراني ، متوفر على الرابط : https://www.sasapost.com/winner-of-iranian-nuclear-deal

(٦٢) علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا ، مصدر سابق ، ص٣.

(٦٣) المصدر نفسه ، ص٣.

(٦٤) طلال عتريسي ، مصدر سابق ،ص ٣٤ .

(٦٥) علي حسين باكير، تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا، ص٤-٥.